



Praxis Paper No. 20

Overview of Civil Society in the Arab World

By Mervat Rishmawi with Tim Morris

دراسة تطبيقية رقم 20

نظرة شاملة عن المجتمع المدني في العالم العربي

بقلم ميرفت ر شماوي وتيم موريس

تمهيد

يفتقر العالم العربي الى الأدبيات التي تعالج موضوع حالة المجتمع المدني فيه، مما دفع إنتراك الى اعداد هذه الدراسة الشاملة كخطوة رئيسية لمعالجة هذا النقص وللمساعدة في إرشاد عمل المجتمع المدني. ونظراً الى تنوع عمل هذا المجتمع في العالم العربي واختلاف أنشطته، سنتطرق من خلال هذه الدراسة التطبيقية الى بعض المواضيع فقط من دون التعمق فيها وسنثير بعض الاسئلة التي تتطلب دراسات أكثر تعمقاً على أمل تقديم نظرة شاملة مفيدة تؤدي الى نقاشات إضافية في المستقبل ودراسات تفصيلية في مراحل لاحقة حول بعض الأوجه المحددة في هذا الموضوع المتشعب.

رود ماكلود

مدير البرنامج

إنتراك

نظرة شاملة عن المجتمع المدني في العالم العربي

بقلم ميرفت ر شماوي وتيم موريس

الكلمات المفتاح: العالم العربي، الشرق الأوسط، المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية، الحكم، الديمقراطية، حقوق الإنسان، بناء القدرات.

ملخص تنفيذي

يواجه المجتمع المدني في العالم العربي تحديات جمة. فقبل انعقاد القمة العربية في الرباط في العام 2006، حضر خمسون منظمة أهلية وصحفيون وأكاديميون وبرلمانيون منتدى المجتمع المدني¹ ودعوا من خلاله الحكومات الى الغاء كافة القيود الأمنية والإدارية والتشريعية التي تعيق الإصلاح السياسي والى تحديث التشريعات التي ترعى عمل المجتمع المدني لكي تتماشى مع المعايير الدولية. وقد جاء هذا المنتدى بمثابة تحدٍ للقادة العرب للوفاء بالتزاماتهم السابقة حول الإصلاح السياسي والتعددية وحقوق الإنسان.

لكن ما هي فرص حصول ذلك؟ وهل يمتلك سكان العالم العربي الوقت والطاقة والموارد ومهارات التعبئة المطلوبة لتأسيس جمعيات قادرة على الاستمرار؟ وما هي القيود الرئيسية لموارد المجتمع المدني؟ وهل يستطيع الأفراد التفاعل مع الآخرين والتعرف عليهم أكثر؟ وهل تستطيع منظمات المجتمع المدني اعطاء الامثلة عن حالات معينة تعاني منها؟ وما هي القيود الرئيسية التي تمنع الناس من التعبير عن رأيهم؟ وهل يتمكن المثقفون والاميون على السواء من الوصول إلى المعلومات بسهولة خاصة تلك المتعلقة بالقطاع العام؟ أم أن هذه المعلومات مراقبة وعملية الوصول اليها خاضعة للرقابة أو غير ممكنة؟ وهل ينبغي أن يكون طالب المعلومات

¹ www.cihrs.org/Act_file/PDF/57_315200663325.pdf

مثنفاً؟ وما هي القيود الاساسية التي تعيق عملية الوصول الى المعلومات؟ وهل من أساليب يتم تطبيقها وأماكن وإمكانيات تخصص للتعبير عن المصالح المدنيّة ورفع الشكاوى والمطالبة بالحقوق والتعاون والتفاوض في ما بين منظمات المجتمع المدني وبين هذه المنظمات والدولة والقطاع الخاص؟ وما هي القيود الرئيسية التي تعيق التفاعل ومشاركة المواطنين؟

بالاضافة الى اجراء مسح شامل لحالة المجتمع المدني في العالم العربي، سنتطرق من خلال هذه الدراسة الى هذه الاسئلة الحيويّة المذكورة أعلاه والمتعلّقة بالمجتمع المدني في المنطقة.

المحتويات

تمهيد

ملخص تنفيذي

مقدمة

خلفية عن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

مؤشرات التنمية البشرية

مفهوم منظمات المجتمع المدني

نظرة شاملة موجزة عن المجتمع المدني في بعض الدول

أزمة الحكم

القيود التي يعاني منها المجتمع المدني

بناء القدرات

مقدمو خدمات التدريب والموارد

أولويات بناء القدرات

خلاصة

مقدّمة

لقد شهد المجتمع المدني على مرّ السنين تاريخاً حافلاً من التدرّجات الخارجية والمراقبة الشديدة التي فرضت عليه من الأنظمة المستبدّة والتسلّطية التي قيّدت ورسمت صورته الحالية. واختلف تطوّر المجتمع المدني باختلاف البلدان حيث نشط ممثلو هذا المجتمع في بعض البلدان المعينة. ويؤمّن عدد متزايد من المنظّمات المجتمع المدني خدمات للمنطقة، ولكن عندما تحاول هذه المنظّمات إجراء أبحاث حول طبيعة الفقر والتهميش أو عندما تسعى إلى الدفاع عن حقوق العمل بالنيابة عن المجموعات المهمّشة، تصطدم بقوانين تقمع حرية الرأي والتعبير وتشكّل هذه القوانين إحدى رواسب الاستعمار إذ بقيت على حالها من دون إجراء أي تعديل فيها. كما وأن "الحرب على الإرهاب" قد أثرت سلباً على نموّ المجتمع المدني مع مطالبة الولايات المتحدة الأميركيّة بتشديد المراقبة على إيرادات منظّمات المجتمع المدني.

تظهر هذه الدراسة الخلفيّة التاريخيّة والسياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يعمل في إطاره المجتمع المدني في المنطقة. وتصف عمل منظّمات المجتمع المدني في كلّ بلد من البلدان والتحدّيات التي تواجهها واحتياجاتها الفُدرّاتية. كما تتضمّن تحليلاً عن المواضيع المشتركة التي يواجهها المجتمع المدني في المنطقة.

تغطّي هذه الدراسة معظم بلدان العالم العربي² بالاستناد إلى معلومات قد تمّ جمعها من موارد ثانويّة متوقّرة ومن مقابلات مع ناشطين في مجال بناء القدرات ومحلّين

² من ضمنها: الجزائر والبحرين ومصر والعراق والاردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وفلسطين وقطر وسوريا وتونس وعمان والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة واليمن.

للمجتمع المدني. ولم يسبق أن أُجري أي تقييم شامل لقدرات المجتمع المدني يغطي المنطقة بأسرها كما ان هناك ثغرات متعددة في ما يخص توقّر المعلومات في هذا المجال.

نأمل أن تساهم هذه الدراسة في عقد مناقشات في المستقبل وفي تبادل المعلومات بين الناشطين في المجتمع المدني في المنطقة والناشطين في مجال بناء القدرات مثل إنتراك.

خلفية عن العالم العربي

تعرّضت المنطقة على مرّ السنين لسيطرة قوى ونخب خارجيّة كان أبرزها الإمبراطورية العثمانيّة وذلك في أوج قوتها أي في القرنين السادس عشر والسابع عشر حيث سيطرت على معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومع انهيار الإمبراطوريّة العثمانيّة في العام 1922، خضعت الدّول العربيّة كأكّفة (باستثناء السعوديّة وشمال اليمن) لسيطرة أوروبا التي كانت تسعى الى التوسّع. وفي الخمسينات والستينات، حصلت معظم الدّول العربيّة على استقلالها لكن سرعان ما عادت وخضعت لسيطرة ديكتاتوريات عسكريّة.

هنالك ميزات مشتركة متعدّدة تجمع بين بلدان هذه المنطقة التي تعدّ حوالي 325 مليون نسمة وأبرزها:

- اعتماد اللّغة العربيّة كلغة مكتوبة ورسمية في المنطقة (على الرغم من أن بعض الأقليات الإثنيّة تستخدم لغات أخرى)؛
- التشابه في العادات والتقاليد والنّظم السياسيّة والاجتماعيّة؛
- النشوء من مجتمعات عشائريّة؛
- سيطرة الديانة الإسلاميّة: فعلى الرّغم من وجود مجموعات مسيحية بارزة وأقليات يهودية أو أقليات دينيّة أخرى في بعض الدّول إلا أنّ الثقافة متجذّرة في الإسلام؛

- تاريخ مشترك من السيطرة الخارجية لا سيّما من قبل العثمانيين والبريطانيين والفرنسيين واستمرار تأثير القوانين التي وضعوها؛
- تواصل المراقبة الشديدة على حريات الرأي والتعبير وعلى العوامل الحيويّة التي تساهم في تعزيز دور المجتمع المدني؛
- في بعض الدول تساهم حالات الطوارئ الممتدّة على فترة طويلة أو التشريعات المقيدة أو المحاكم الخاصّة باعطاء بعض الأنظمة القوة لقمع عمل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني؛
- النموّ السكاني السريع في العقود الأخيرة والمجتمعات الشبابية؛
- مستوى البطالة المرتفع خاصّة لدى الشباب؛
- التمدّن السريع وتمركز السكان بصورة خاصة في المدن الكبرى والعواصم؛
- نسب الأميّة المرتفعة خاصّة لدى النساء حيث أن ثلثي الراشدين فقط يجيدون الكتابة والقراءة وهذه أدنى نسب التعلّم بين الراشدين في العالم³؛
- نسب الهجرة المرتفعة والهجرة القسريّة وهجرة الأدمغة إذ إن أعداداً هائلة من السوريين واللبنانيين والفلسطينيين والعراقيين الذين يتمتّعون بكفاءات مهنيّة قد غادروا بلدانهم، فعدد السوريين المتواجدين خارج سوريا يفوق عدد الساكنين فيها؛
- أثر الاحتلال الخارجيّ والنزاعات المسلّحة والتدخلات العسكريّة الطويلة الأمد على المجتمع المدني وعلى حقوق الإنسان خاصّة في فلسطين والجزائر ولبنان والآن في العراق؛
- العضويّة في جامعة الدّول العربيّة التي تمّ تأسيسها في العام 1945 بهدف حماية مصالح الدّول العربيّة؛

أمّا نقاط الاختلاف الرئيسية فهي:

- سرعة انتشار الثقافة والتعليم الحديث المتفاوتة، فالدخول المبكر إلى المدارس وتأسيس الصحف في بلدان مثل مصر وفلسطين ولبنان وسوريا أعطيا دفعا لتنمية المجتمع المدني في هذه البلدان، في حين بقيت دول الخليج أقرب إلى القيم العشائريّة.

<http://unesdoc.unesco.org/images/0014/001489/148972E.pdf>³

• التوزيع المتفاوت للثروات، حيث أن دول الخليج الغنيّة بالنفط قد جذبت أعداداً كبيرة من العمال الأجانب بما في ذلك عمال من مختلف أرجاء العالم العربي في حين ما زالت بعض الدول الأخرى تعتبر من بين الدول الأقلّ انماءً في العالم. فعلى سبيل المثال، تحتلّ اليمن المرتبة 150 على مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي⁴.

• التطور المتفاوت للمجتمع المدني، حيث أن منظمات المجتمع المدني تكثر في دول كالجائر ومصر ولبنان وفلسطين والمغرب وتونس واليمن وتفتقر بلدان أخرى كالسعودية وسوريا وليبيا لهذه المنظمات.

مؤشرات التنمية البشرية

التعليم

ما زال الجزء المنفق من الدّخل القومي على التعليم أقلّ من 4% في معظم الدول. ويشير تقرير "التعليم للجميع" الأخير الصادر عن اليونسكو إلى أنّ حوالي 20% أو أكثر من الأطفال ما دون سنّ الخامسة في أغلبية الدول العربية يعانون من مشكلة النمو البطيء المعتدل أو الحادّ مما ينعكس سلباً على أدائهم في المدرسة⁵. كما وأنّ التحوّل إلى التعليم الابتدائي المعتمد عالمياً أكثر ببطء من أيّ مكان في العالم حيث أن أكثر من 6 ملايين طفل في سنّ الدخول إلى المدرسة الابتدائية في الشرق الأوسط كانوا لا يزالون خارج المدرسة في العام 2004 وقد بلغت نسبة الإناث منهم 59%. وفيما سجّل ارتفاع بنسبة 23% في معدّل الالتحاق بالدراسات الثانوية منذ العام 1999 إلى العام 2004، بقيت نسبة الالتحاق في السنوات الثانوية الأخيرة منخفضة حيث إن 52% فقط من أصل 79% مسجلين في الصفوف الثانوية الأولى، تابعوا تعليمهم الثانوي العالي.

ما زال التمييز على أساس الجنس في التعليم سائداً بمعدّل تسجيل 90 فتاة في المدارس الابتدائية لكلّ 100 فتى في العام 2004 بعد أن اقتصرت هذه النسبة على 87 بالمئة في العام 1999.

⁴ <http://hdr.undp.org/hdr2006/statistics>

⁵ <http://unesdoc.unesco.org/images/0014/001489/148972E.pdf>

وقد توصل 15% من البلدان وفق البيانات الصادرة في العام 2004 الى تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم الثانوي من دون التوصل الى هكذا مساواة في مرحلة التعليم العالي. وتعاني الفتيات في المناطق الريفية من الحرمان بسبب حاجة الأسرة الملحة إلى عملهنّ ممّا يؤدي الى عدم تسجيلهنّ في المدرسة أو إلى تركهنّ الدراسة في سنّ مبكر.

إنّ الأولاد الفقراء عرضة للبقاء خارج المدرسة بنسبة تصل الى ثلاثة أضعاف نسبة دخول الاولاد الميسورين اليها. وغالبا ما يحدث انتشار التعليم على حساب نوعيته كما تشير النسبة العالية للمعديدين في بعض الدول. وما يبطلّ التقدّم نحو "التعليم للجميع" هما التّقصّ المزمن في الأساتذة والمعنويات المنخفضة. وثمة خطر يلوح في الأفق يمكن أن يقسم الانظمة الدراسية في الدول العربية إلى قسمين منفصلين هما: تعليم تقدّمه المدارس الخاصة وهو باهظ وتحصل عليه الأقلية الميسورة وتعليم ذات جودة منخفضة تقدّمه الدولة للأغلبية.

وتشير اليونسكو إلى أنّ ثلثي الراشدين العرب يجيدون القراءة والكتابة وهي من أدنى النسب في العالم. وفي حال لم تتوصل بلدان المنطقة التي تعاني من نسب تعليم منخفضة لدى الراشدين الى وضع برامج لتعليم الراشدين تستهدف النساء الأميات بنسب مختلفة، لن تتمكن هذه البلدان من تحقيق الهدف الخاص بالتعليم الذي وضعته الأمم المتحدة للعام 2015.

العمالة

تنسّم المنطقة بدرجات مرتفعة من البطالة او العمل بمختلف أشكالها. وتشير منظمة العمل الدولية (ILO) إلى أن نسبة البطالة في المنطقة البالغة 13.2% هي أعلى نسبة في العالم⁶. وارتفعت نسبة مشاركة النساء في اليد العاملة تدريجيا في المنطقة إلا أنّها لا تزال منخفضة⁷. وتعتبر مشكلة البطالة لدى الشباب مشكلة مزمنة تتفاقم باستمرار. وتجد منظمة العمل الدولية أنّ المنطقة سوف تحتاج إلى خلق مئة مليون فرصة عمل بحلول العام 2020 من أجل ضمان توظيف كلي.

⁶ منظمة العمل الدولية: اتجاهات التوظيف العالمية Global Employment Trends ، موجز ، كانون الثاني/يناير 2006.
⁷ www.ilo.org/public/english/employment/strat/download/getb06en.pdf

إنّ العمال الاجانب الذين يشكلون أعلى نسبة من اليد العاملة في الكويت ولبنان وعمان والسعودية والإمارات العربيّة المتّحدة هم المجموعات الوحيدة المجرّدة من حقوق الإتحادات العمالية.

لقد أدّت البطالة والنزاعات والقمع السياسي الى هجرة الأدمغة بشكلٍ ملحوظ ممّا أعاق التنمية الاقتصادية بسبب هجرة أعداد هائلة من العرب الكفوئين إلى الغرب. فعلى سبيل المثال، هاجر أكثر من 15000 من الأطباء العرب بين العام 1998 والعام 2000 إلى الخارج. وقد سبّب استهداف المتمرّدين المتعمّد للمهنيين العراقيين نقصاً لا يستهان به في صفوف الموظفين العاملين في المجال الصحيّ والمدرّسين من ذوي الكفاءة.

النوع الإجتماعي

تنشط الجمعيات التي تعنى بشؤون المرأة والجمعيات الخيرية التي تتراأسها نساء في عدّة دول في المنطقة. وتركّز هذه الجمعيات عملها على تحسين الظروف الاجتماعية للمرأة واصلاح القوانين التي ترعى حقوقها. وهي تسعى الى تعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة وتمكينها من شغل مناصب قياديّة ومواقع اتخاذ قرار في القطاعين العامّ والخاصّ، والى الحدّ من التمييز بين الرجل والمرأة. وتنشط هذه المجموعات النسائيّة بشكلٍ ملحوظ في فلسطين ولبنان ومصر وتونس والمغرب واليمن على عكس بلدان أخرى في المنطقة حيث أن الناشطين في مجال إصلاح الظروف الاجتماعية للمرأة مستهدفون من قبل السلطات والتقليديين كما هي الحال في السعودية وفي بعض دول الخليج الأخرى.

إن المنظمات الأهلية المناهضة للتمييز بين الرجل والمرأة تعطي الأولويّة في أغلب الأحيان إلى تعديل القوانين الأسريّة والقوانين الجزائيّة المتعلقة بالزواج والطلاق والجنسيّة والإرث والعنف ضدّ المرأة وعقوبة ما يُعرف بجرائم "الشرف". وتطالب هذه المنظمات بحقّ الانتخاب المعتمد عالمياً وبالتمثيل العادل للمرأة في البرلمان والحكومة والمساواة في مكان العمل والتصديق على معاهدات حقوق الإنسان الدوليّة وإلغاء عدّة تحفّظات وضعتها الدّول العربيّة على اتفاقيات حقوق الإنسان. وتؤمّن عدة منظمات أهلية خدمات واستشارات قانونيّة وتدعم الأنشطة المدرّة للدخل، كما تؤمّن المأوى للنساء المعرّضات للعنف.

تحدّد الشريعة الإسلامية قوانين الأسرة بشكلٍ عام، وتختلف هذه القوانين الى حدّ كبير عن الهيكليات القانونية التي ما زالت تتركز على القانون المدني البريطاني أو الفرنسي . وتواجه المنظمات التي تعنى بشؤون المرأة تحديات كبرى في لبنان إذ إن وضعها الشخصي يحدد وفقاً لانتمائها لإحدى الطوائف الـ19 المعترف بها رسمياً وهي عبارة عن مجتمعات دينية عرقية .

ثمة أمثلة عن تغيّرات قانونية تستفيد منها المرأة في العالم العربي، ففي العام 2000 أصدر مجلس الشعب المصري قانوناً يسمح للمرأة برفع قضية طلاق من دون اثبات سوء معاملة الزوج لها . واعترفت المحاكم المصرية في العام 2002 بحق المرأة في الحصول على جواز سفر والسفر إلى الخارج من دون موافقة الذكور من أقاربها. كما أعطت الأردن المرأة حقّ رفع قضية طلاق ورفعت سنّ الزواج وسمحت للنساء الأردنيات المتزوجات من أجنبي بإعطاء الجنسيّة الأردنيّة لأولادهنّ. وفي العام 2005 بعد نزاع طويل قاده ناشطون في مجال حقوق المرأة من الرجال والنساء على السواء، صوتّ النواب الكويتيون على قانون يعترف بكافة الحقوق السياسيّة للمرأة بما في ذلك حق الانتخاب. أما في المغرب، فقد أقرّ قانون جديد للأسرة في العام 2003. كما سُمح للمرأة في قطر وعمان بالانتخاب وشغل المناصب الادارية. وقد تمّ إحراز تقدّم هائل في القوانين التونسية في ما يتعلّق بالمساواة بين الرجل والمرأة حيث أُجريت سلسلة من التعديلات على هذه القوانين. أما في فلسطين ولبنان ومصر فتعمل المنظمات غير الحكوميّة جاهدةً لإعادة صياغة قانون الأسرة بالاضافة الى قوانين أخرى.

لقد ساهم النزاع القائم في الشرق الأوسط في تغيير وضع المرأة من جهة ووضع القيود عليها من جهة أخرى. فالصراع الفلسطيني في سبيل الحرية أدّى الى نشوء حركة نسائيّة قويّة وفاعلة شكّلت جزءاً لا يتجزأ من الحركة الوطنيّة. وفي عدّة دول أخرى، ما زال العنف القائم على التمييز بين الرّجل والمرأة حقيقة قاسية. كما وأن النزاع في الجزائر بين الناشطين الإسلاميين والدولة قد أودى بحياة نساء كثيرات. وأدّى الإحتلال الإسرائيلي المستمرّ للضفة الغربيّة وغزّة الى المزيد من العنف المنزلي وخلق أجواء سياسيّة غير مؤاتية لتطورّ حقوق المرأة. كما وقد أحيطت حياة المرأة العراقية بالقمع الممارس من قبل الدولة وعقوبات اقتصاديّة وثلاث حروب. وقد تؤدي دعوات الولايات المتحدة إلى "التحرّر" على المدى الطويل الى اضطهاد المرأة أكثر في بلد كان مثلاً للمساواة بين الرّجل والمرأة وتعليم الإناث في ما مضى. وقد أرغم التدهور الأمني النساء العراقيات على البقاء في المنزل والتنازل عن وظائفهنّ والالتزام باللباس

الإسلامي. وقد تعرّضت نساء كثيرات طبيبات وأكاديميات ومحاميات وناشطات في منظمات غير حكومية وفي السياسة للإغتياال والنفي⁸.

يختلف وضع المرأة في ما يتعلق بتوصّلها الى العمل باختلاف البلدان العربية، ففي مصر، تملك النساء 17% من الشركات الخاصة لكن الأغلبية موظفات في قطاعي الخدمات أو الزراعة. كما وأن عمل المرأة في القطاع غير الرسمي شائع جداً. أما في لبنان، فتعمل ربع النساء تقريباً في المهن لكن عدد قليل منهنّ يشغلّ مواقع مهمّة. وتشكّل النساء في الكويت ثلث القوى العاملة وهي النسبة الأعلى في الخليج. كما وأنّ ثلث الأطباء وربع أساتذة الجامعات في المغرب هم من النساء. واستطاعت المرأة القطرية تحقيق نجاح في التعليم والطبّ والإعلام. أما في السعودية، فيطلب من المرأة الانعزال عن الذكور غير الأنساء ويحظر عليها قيادة السيارات ولا تستطيع العمل في الأماكن التي لا يتواجد فيها الرجال.

ما زال الدين والسياسة يؤثران في المواقف من القضايا المتعلقة بالتمييز بين الرجل والمرأة إذ لم يوقع عدد من الدول العربيّة على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضدّ المرأة. ويظهر تقرير صادر عن منظمة العفو الدوليّة أن عدّة دول من تلك التي وقعت على الاتفاقية وجدت تناقضات بين بنود هذه الاتفاقية والشريعة الاسلامية مما دفعها الى التحفظ رسمياً على بعض المندرجات الاساسية لهذه الاتفاقية⁹.

نماذج عن منظمات المجتمع المدني

يشير المصطلح الأكثر شيوعاً للمجتمع المدني في اللغة العربية إلى "مجتمع المدينة" للدلالة على الانتقال من مجتمع ريفي وعشائري إلى مجتمع متمدّن ممّا أعطى دفعا للمجتمع المدني المنظم.

⁸ "المرأة العراقية تحت الضغط"، نجدي العلي، دراسة حول الهجرة القسرية، حزيران/يونيو.

www.fmreview.org/FMRpdfs/Iraq/18.pdf

⁹ منظمة العفو الدولية: "التحفظات على اتفاقية الغاء كافة أشكال العنف ضد المرأة - إضعاف لحماية المرأة من العنف في الشرق الأوسط وشمال افريقيا" تقرير المنظمة TOR 51/009/2004، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2004.

ويعتبر العديدون أنّ جذور المجتمع المدني في المنطقة تعود الى القيم الإسلاميّة وتعاليم الاسلام ودعوته للاعمال الخيريّة والمسؤوليّة الجماعية والمساعدات المتبادلة. فعلى سبيل المثال، تشجّع المبادئ الإسلاميّة مثل الزكّاة والصدّقة على تبرّع الميسورين بنسبة من ثروتهم للفقراء.

في بدايات القرن العشرين انبثقت منظمات جديدة يقودها مثقفون وشكّلت مجموعات محترفة للترويج لأهداف هذه المنظمات والعمل على الإصلاح الاجتماعي.

الجمعيات الخيريّة

لقد عملت الجمعيات القائمة على الطوائف الدينيّة بالاضافة الى المساجد والحركات الدينيّة الإسلاميّة لقرون عدّة وكانت في أغلبيتها تحصل على مواردها من أموال الهيئات الخيريّة الإسلاميّة المعروفة بالوقف. وقد عملت وما زالت هذه الجمعيات الخيريّة، التي يصعب تحديد عددها، في الدّول العربيّة كافة على تحديد الفقراء وجمع التبرعات وتوزيعها. ولكنها تعرضت للقمع والمراقبة من قبل بعض الأنظمة الدكتاتورية في العقود الأولى للاستقلال. وتتنمي اليوم الأحزاب السياسيّة الإسلاميّة في المنطقة مثل حماس في فلسطين وحزب الله في لبنان والإخوان المسلمين في مصر الى شبكات من الجمعيات الفاعلة فتؤمن بذلك خدمات اجتماعية متعددة كالّتعليم والعناية الصحية وخدمات أخرى تساهم في تحسين الظروف المعيشية. كما تنشط في لبنان ومصر والعراق وسوريا وفلسطين جمعيات قائمة على الطوائف المسيحية وتتنمي للكنيسة. وثمة جمعيات خيريّة أخرى تلبّي احتياجات المجتمع مثل العناية بالمسنين والأرامل والأيتام والفقراء بالاضافة الى الجمعيات التي تعمل على التنمية الريفيّة من خلال تأمين الريّ وتلبية الاحتياجات الزراعيّة الأخرى في المناطق الريفيّة.

الجمعيات ذات المنفعة المتبادلة

يجتمع الأفراد لتشكيل جمعية يكونون فيها أعضاء ويكون لديهم مهمة انتخاب هيئة ادارية كما يكون لهم منفعة من خلال عضويتهم في الجمعية. وقد تكون هذه الجمعيات صغيرة وتعمل على نطاق محلي وموجودة في منطقة جغرافية محدّدة، أو تكون عاملة على نطاق البلد بأكمله. وتشمل هذه الجمعيات الاتّحادات العمالية والجمعيات المهنيّة ومجموعات صغيرة يتمّ تشكيلها في القرى لتقديم الخدمات المحلية.

الجمعيات ذات المنفعة العامة

تتألف هذه الجمعيات من مجموعات هدفها إفادة المواطنين من ذوي الحاجة. أما الأفراد الذين يترأسون هذه الجمعيات أو ينتسبون إليها فلا يستفيدون منها، وتحدّد اليات عملها بمبادرة من المنتسبين الملتزمين فيها (غالباً ما يكون مجلس ادارة). ويختلف حجم هذه الجمعيات ويحدّد عملها من خلال المفاهيم العامة والقيم التي يؤمن بها المواطنون المؤسسون. وفي حين أنها تقوم على روح الانتماء بطبيعتها، يُساءل أعضاء مجلس ادارتها وفقاً لهيكلية الحكم فيها وللقوانين التي ترعى شؤونها إلا أنهم غير مسؤولين تجاه الذين يستفيدون من خدماتها. وبالتالي، لا يحدّد الذين يستفيدون من خدماتها عملها كما هي الحال في الجمعيات ذات المنفعة المتبادلة. وخير مثال على الجمعيات ذات المنفعة العامة هي المؤسسات الخيرية والمنظمات غير الحكومية.

الجمعيات الأهلية المزيّفة

تنشط في الشرق الأوسط كما في كلّ مكان في العالم جماعات تدّعي أنها تمثل المواطنين لكنّها تنتمي في الواقع للدولة أو لشركات خاصة أو لأحزاب سياسية أو لأفراد، خاصّة عندما يكون التمويل الغربي متوقّراً. ويشكّل العراق مثلاً على البلدان التي تنشط فيها هذه الجمعيات حيث خلق انبثاق منظمات غير حكوميّة لا تمثل المجتمع المحلي وتحصل على تمويل خارجي نوعاً من الإرباك بشأن دور المجتمع المدني.

يصنّف عمل منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والخليج بشكلٍ رئيسي وفقاً للفئات الخمسة التالية¹⁰:

1. أنشطة اجتماعية وترفيهية تضمّ نواد اجتماعية محلية و نواد للشباب وجمعيات رياضية وترفيهية؛
2. مساعدة اجتماعية وتقديم خدمات اجتماعية – عبر مجموعات مساعدة متبادلة ومنظمات تنمية مجتمعية وجمعيات ترفيهية ومنظمات غير حكوميّة إنمائية؛
3. أنشطة نشر المعرفة – عبر جمعيات ثقافية وجمعيات تعمل على تعزيز الأبحاث والثقافة؛

¹⁰ سليم نصر: المجتمعات المدنية العربية واصلاح الادارة العامة، اطار عمل تحليلي ونظرة شاملة"، كانون الثاني/يناير 2005، www.arabgov-initiative.org/publications/civilsociety/arab-civilsociety.pdf

4. تمثيل المصالح المجتمعية - عبر مجموعات تقوم على العضوية أو جمعيات مهنية أو تحركات لاتحادات تجار وتمثل هذه المجموعات النساء والشباب أو المصالح الثقافية؛
5. منظمات المجتمع المدني التي تعمل للمصلحة العامة وتركز عملها على : حقوق الإنسان، حقوق المرأة، حقوق العمال، الحكم الرشيد والمساءلة، الديمقراطية، دولة القانون، الشفافية والنزاهة، مراقبة الانتخابات، التربية المدنية، حماية البيئة، حماية الإرث، أو حماية المستهلك.

لا يمكن تحديد عدد منظمات المجتمع المدني إذ إن العديد من الحكومات لا تكشف عن أي بيانات حول المنظمات المسجلة، كما لا يوجد لائحة شاملة عن الجمعيات الخيرية في المنطقة، حتى وأن بعض الجمعيات خاصة تلك التي تعمل على نطاق محلي تبقى غير مسجلة في الدوائر الرسمية أو غير مسجلة بالشكل الصحيح كما تعمل بعضها حتى بعد رفض تسجيلها. ومن إحدى النقاط الرئيسية الموجودة على جدول أعمال المجتمع المدني هي تغيير القوانين التي ترعى شؤون الجمعيات لتعزيز حرية التجمع والحق في تأسيس الجمعيات.

تركز الجمعيات الخيرية عملها على النطاق المحلي بشكل واسع. وقد استطاعت جمع بعض التبرعات من المجتمعات المحلية بالإضافة الى التبرعات من القطاع الخاص فضلاً عن مصادر تمويل أخرى في الخارج. وبدأت دول الخليج بفرض القيود على أنواع التبرعات التي يمكن الحصول عليها بذريعة اتخاذ تدابير لمكافحة الإرهاب. بشكل عام، تقتصر الأعمال الخيرية المحلية على الدعم التقليدي للجمعيات التي تُعنى بتحسين الظروف المعيشية والاجتماعية. وتفتقر أغلبية الدول العربية الى قوانين تنظم التبرع أو تشجع عليه.

نظرة شاملة موجزة عن المجتمع المدني في بعض الدول العربية¹¹

الجزائر

بعد حصولها على الاستقلال من فرنسا في العام 1962 إبّان حرب قاسية في سبيل التحرير، شهدت الجزائر في التسعينات نزاعاً بين الدولة والمتمردين الإسلاميين. وتحدّ القوانين

¹¹ لقد تم استقصاء هذه المعلومات من: "تنظيم التجمع في البلدان العربية" "Organizing Association in Arab Countries" : دراسة أجرتها جمعية عدل للحقوق والحريات (لبنان) بالتعاون مع برنامج ادارة الحكم في الدول العربية (POGAR) ومركز الخليج للأبحاث.

والتوجيهات المتعلقة بحالات الطوارئ من الحقّ الدستوري في التجمّع. وعلى الرّغم من وجود عدد كبير من منظمات المجتمع المدني في الجزائر إلا أنّ عدداً قليلاً جداً يركّز عمله على حقوق الإنسان أو التنمية. وتُمنع منظمات المجتمع المدني في الجزائر من الاشتراك في النشاطات السياسيّة إلا بعد موافقة الحزب الحاكم. ولكن على الرّغم من هذه القيود، يوجد في الجزائر عدد كبير من الجمعيات الخيريّة العاملة مع المزارعين والشباب والنساء والاتحادات التجاريّة.

البحرين

ينظّم قانون صادر في العام 1989 عمل منظمات المجتمع المدني في البحرين ويفرض عليها عدداً من القيود. وقد حثّ التحرير السياسي منذ تولّي الشيخ حمد بن عيسى الخليفة السلطة في العام 1999 على تأسيس منظمات أهلية جديدة. وفي العام 1999، أنشأت الحكومة لجنة حقوق الإنسان ومن ثمّ أنشئ اتحاد النساء البحرينيات كما أنشئت جمعيّة البحرين النسائيّة. وفي نهاية العام 2003، تمّ تسجيل أكثر من 350 منظمة غير حكوميّة. وفي العام 2002، منح بيان ملكيّ العمال بما فيهم من غير المواطنين حقّ تشكيل اتّحادات والانضمام إليها. وقد بلغ عدد الاتّحادات حالياً في البحرين 40 اتّحاداً تجارياً وتزايد عدد الجمعيات النسائيّة. ولكن في السنوات الأخيرة عاد القمع ليسود على هذه الجمعيات.

قمع نشاط المجتمع المدني في البحرين

في أيلول/سبتمبر 2004، اعتقل مسؤولون من مركز البحرين لحقوق الإنسان وأقفل المركز. وقد وجّهت منظمة العفو الدولية ومنظمة "المادّة 19" رسالة إلى مجلس الشورى في حزيران/يونيو من العام 2006 تعبّران فيها عن قلقهما من مشروع قانون يهدّد حرية التعبير وحرية الجمعيات. وفي العام 2006، تمّ التضييق على المدافعين عن حقوق الإنسان بما في ذلك مقاضاتهم بعد توجيه اتهامات إجراميّة خاطئة أو تهديدهم أو الاعتداء عليهم. ولا تزال منظمة حقوق الإنسان في البحرين قلقة حول التضييق المستمرّ على الصحفيين لدى تغطية مسائل تعتبرها السلطات في البحرين "حساسّة".

مصر

تتميّز مصر بأحد مراكز الدراسات والبحوث الأكثر نشاطاً في المنطقة فضلاً عن الجمعيات المناضلة لحقوق المرأة والجمعيات الخيريّة. ولكن حالة الطوارئ الدائمة التي يصدّق عليها مجلس الشعب باستمرار منذ أن أعلنها الرئيس حسني مبارك في العام 1981 تحدّ بشكل كبير من أنشطة الجمعيات. وقد زاد قانون الجمعيات المراجع، في العام 2002، من ترهيب المنظمات غير الحكوميّة والمعارضة المصريّة ومن القيود المفروضة على نشاط هذه المنظمات وعلى جمع التبرعات وسمح لوزارة الشؤون الاجتماعية وليس للمحاكم بتفكيك أيّ جمعية تعتبرها تقوم بنشاطات غير قانونيّة. كما ألزم الجمعيات المصريّة كافة البالغ عددها 16000 بالتسجيل في وزارة الشؤون الاجتماعية حيث رُفضت طلبات بعض منظمات حقوق الإنسان المنشأة منذ وقت طويل. ولا يسمح للمنظمات غير الحكوميّة بالمشاركة في النشاطات النقابيّة أو السياسيّة، ويتوجّب عليها خدمة "المصلحة العامّة"، وأن تكون مسجّلة وأن يكون لديها نظام داخليّ. ولا ينبغي أن تشترك الجمعيات في النشاطات السياسيّة إلا إذا كانت مسجّلة بصفتها أحزاب سياسيّة. وفي العام 2003، رفضت وزارة الشؤون الاجتماعية طلبي تسجيل منطمتين بارزتين في مجال حقوق الإنسان.

مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائيّة

في حزيران/يونيو 2000، تمّ اعتقال مؤسس المركز و27 من باحثيه والشركاء فيه لعدّة أسابيع وقامت المحاكم الأمنيّة في الدولة باستجوابهم وباتهامهم وبمحاكمتهم. وقد تمّ الحكم عليهم بالأشغال الشاقة لمدة تتراوح بين السنّة إلى الست سنوات. وبعد إمضاء 15 شهراً من المدّة تمّ إطلاق سراحهم كلّهم عندما نقضت محكمة مصر العليا أحكام السابقة. وبرّئ المتهميين من كافة التهم المنسوبة اليهم وأقرّت حقوق المركز الدستوريّة بحرية إجراء الأبحاث والحصول على التمويل والنشر.

العراق

قبل غزو العراق في آذار/مارس 2003، كان المجتمع المدني مقيداً بإحكام. وكان نظام صدام يصنّف الوكالات الدوليّة القليلة العاملة في العراق بالجواسيس وكان كل من يتعامل معرّض لخطر كبير. وكان مفهوم المنظمات غير الحكوميّة وثقافة المجتمع المدني الحرّ بعيدان كلّ البعد

عن المجتمع العراقي. وفي العام 2003، عزز وصول المنظمات غير الحكومية بأعداد كبيرة المفهوم السائد بأن المجتمع المدني يتعامل مع القوات العسكرية المحتلة. وما زال هذا المفهوم الخاطيء سائداً في ظل مناخ عدم الثقة الحالي. وقد تعرضت المنظمات النسائية للانقسام جراء التوترات بين ناشطات في المجتمع المدني عائدات من الاغتراب، وخاصة تلك المدعومات من الولايات المتحدة، وناشطات رزحن تحت حكم صدام. وثمة منظمات أهلية قائمة لتلبية الاحتياجات الانسانية المتزايدة في المجتمع ولكنها ملزمة على العمل خفية لأسباب أمنية. وارتفع عدد منظمات الخدمات الاجتماعية ذات الصلة بالأحزاب السياسية وبالمتطرفين مع ازدياد التوترات الطائفية وتشريد العراقيين أكثر فأكثر داخل البلاد. وما زالت جمعية الهلال الأحمر العراقي الجمعية العراقية الوحيدة التي تستطيع العمل في كافة أرجاء البلاد لكن بخطر شديد على فريق العمل وبخطر مستمر بوقف عملها من قبل قوات الاحتلال. وقد اتخذت لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق (NCCI)، وهي مجموعة مظلاتية تضم 80 منظمة غير حكومية محلية ودولية، من عمان مقراً لها.

الأردن

يحظر استخدام الجمعيات لأي هدف حزبي وفقاً لقانون العام 1966. وتتمتع المنظمات غير الحكومية الأردنية بإحدى أفضل البيئات السياسية في العالم العربي إذ إنها شاركت في التحرير السياسي لبلادها. ولكن على الرغم من ذلك قد تم إغلاق الجمعية الأردنية لحقوق المواطنين (JSRC) في تشرين أول/أكتوبر 2002. وثمة شبكة منظمات غير حكومية إنمائية في الأردن لديها قاعدة بيانات تشمل المنظمات الانمائية كافة. وقد سجل ارتفاع ملحوظ في عدد المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية المسجلة في السنوات القليلة الأخيرة بعد سياسة التحرير التي تعتمدتها الحكومة. وقد أدى تدفق اللاجئين العراقيين (الذين تشير السلطات الأردنية اليهم "بالضيوف أو "الزائرين المؤقتين") إلى حذر السلطات الأردنية من الجمعيات التي تقدم لهم المساعدة.

الكويت

يعتبر المجتمع المدني محدوداً نوعاً ما ويتألف من الجمعيات ذات المنفعة العامة والاتحادات التجارية والمجموعات غير الرسمية مثل الجمعيات التعاونية. ويمنع القانون الجمعيات الاشتراك في النشاطات السياسية. وتحصل تقريباً كافة الجمعيات المسجلة على أنها جمعيات ذات منفعة

عامّة على التمويل من الحكومة. كما تغطي الدولة تكاليف حضور المؤتمرات وتشجّع الموظفين في القطاع العام على مساعدة منظمات المجتمع المدني وتؤمن التمويل لهذا القطاع. وعلى الرغم من ذلك، لا يغطي دعم الدولة تكاليف منظمات المجتمع المدني كلها وبالتالي تقوم منظمات عدة بجمع التبرعات بنفسها. وقد بلغ عدد الجمعيات حالياً 55 جمعية تضمّ 40000 عضو وتركّز عملها بشكلٍ رئيسي على المساواة بين الرجل والمرأة والتحرّر الاقتصادي والسياسي وتعزيز القيم الإسلامية فضلاً عن مئات المنظمات غير الرسمية وغير المرخّصة التي لا تحصل على الدعم المالي من الحكومة إذ لا تتمتع بالصفة القانونية، وهي تعقد اجتماعاتها في المنازل. وقد ازداد عدد هذه الديوانيات في السنوات الأخيرة وهي تؤدي دوراً مهماً في العملية السياسيّة. كما وللنساء في الكويت ديوانياتهن الخاصة لمناقشة مسائل تتعلق بالمصلحة المشتركة. كما تبرز في الكويت الاتحادات التجاريّة ويحصل بعضها على دعم مالي كبير من الدولة ولكن على حساب استقلاليتها.

لبنان

يعتبر قانون الجمعيات في لبنان من القوانين الأقدم في المنطقة ويعود لعهد الدولة العثمانية في العام 1909. وينبغي بمنظمات المجتمع المدني إعلام وزارة الداخلية عن وجودها وهيكلتها الداخليّة. وقد تم تسجيل حوالي 1100 جمعية جديدة في العام 1999 فقط. وقد وصل عدد الجمعيات العمالية والاتحادات في لبنان الى حوالي 250 جمعية. وتعتبر نقابات المحامين والمهندسين والصحافيين والمحاسبين والأساتذة فاعلة كما في كافة أرجاء العالم العربي. ويعدّ الاتحاد العمالي العام في لبنان الاتحاد التجاري الرئيسي. ويعود تاريخ بعض الجمعيات التي تقدّم الخدمات الاجتماعية في لبنان الى القرن التاسع عشر ولا تلتزم هذه الجمعيات بطائفة معيّنة بل تشمل خدماتها الطوائف المختلفة المتعدّدة في لبنان (المعترف بها رسمياً كمجموعات دينية/إثنية).

تطوّر المجتمع المدني اللبناني في بيئة فريدة من نوعها تتسم بعدم الاستقرار السياسي، وبدولة ضعيفة وغالباً استبداديّة، وبسيادة قانون متقلّبة، وبمشاكل اقتصاديّة مزمنة، وبتركيبة اجتماعيّة طائفية، وبتدخّل خارجي في الشؤون اللبنانيّة. وإنّ تأثير المجتمع المدني بالسياسات محدود نسبياً إلا أنّ دوره في تأمين الخدمات مهم جداً. ولا تتسم عدّة منظمات لبنانيّة بالشفافية خاصّة تلك المحسوبة على عائلة معينة أو التي يسيطر عليها أصحاب نفوذ. كما وأن هنالك فجوة بين الدور الفعلي الذي يؤديه المجتمع المدني في تعزيز القيم الديمقراطيّة وضعفه في ممارسة هذه القيم.

لقد ازداد عدد منظمات المجتمع المدني بشكل ملحوظ في لبنان بعد نهاية الحرب الأهلية التي دامت من العام 1975 الى العام 1990 والتي شلت الدولة اللبنانية. وقد أدّى إعادة ظهور أو تأسيس جمعيات غير طائفية تتبنى جداول أعمال غير سياسية الى إعادة الثقة الوطنية وتعزيز المواطنة.

كما أدت النتائج التي ترتبت عن النزاع المدمر بين إسرائيل وحزب الله في صيف 2006 ليس الى القضاء على أي أمل فحسب وإنما أجبرت المجتمع المدني على التحوّل الى الإغاثة وتقديم المساعدة لضحايا الحرب. وقد تأثرت عدة منظمات أهلية لبنانية بالنزاع ومنها من خسر المكاتب والأصول والسجلات. وكانت الاستجابة غير المنسقة لحالة الطوارئ معقدة إذ إنّ الفاعل الرئيسي في هذا النزاع هو حزب الله الذي يقمّم خدمات اجتماعية. وقد سعت منظمات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية الدولية في لبنان كما في غزة الى تأمين الخدمات الى جانب الناشط البارز في المجتمع المدني.

تنسيق منظمات المجتمع المدني في لبنان

يوجد في لبنان عدة منظمات لتنسيق عمل منظمات المجتمع المدني: ملتقى الهيئات الإنسانية غير الحكومية خدمات اجتماعية ويعزز حقوق المجموعات المعرضة للخطر والمجموعات المحرومة، وينسق جهود المنظمات غير الحكومية الإنسانية، ويتعاون مع مؤسسات الدولة والجمعيات الإنسانية الطوعية والأجنبية.

يعمل تجمع المنظمات غير الحكومية التطوعية اللبنانية أيضاً على تنسيق العمل الإنمائي الاجتماعي. ويساعد الجمعيات المدنية الخاصة ويساهم في التشريعات اللبنانية ويتعاون مع المنظمات الإنسانية ويمثل أعضاءه أمام السلطات الدولية والوطنية والعامّة، وينسق منتدى مدنياً للتنمية.

إنّ شبكة منظمات المجتمع المدني العربية للتنمية الموجودة في لبنان هي واحدة من عدّة شبكات أو منظمات إقليمية. وتأسست شبكة منظمات المجتمع المدني العربية للتنمية (ANND) في العام 1996 وكانت تضمّ 45 منظمة في 12 دولة عربية. ولديها ثلاثة برامج رئيسية هي: التنمية،

الديمقراطية، والعولمة والتجارة. وتعمل من خلال الأبحاث وإنشاء الشبكات وقيادة الحملات ومن خلال وسائل الإعلام والاتصال وكسب التأييد لمشروع قرار و بناء قدرة المنظمات الأعضاء والمشاركة الفعلية في اللقاءات والأحداث الإقليمية والدولية.

ليبيا

لا يوجد منظمات مستقلة فعليا في ليبيا. ويمكن للعمال أن ينضموا إلى إتحاد الغرف التجارية الوطني الذي أنشئ في العام 1972 وتديره اللجان الشعبية العامة. كما أنشأت الحكومة أيضاً جمعية حقوق الإنسان العربية الليبية في العام 1998 ومؤسسة القذافي للتنمية التي تضم عدة أجهزة. وما زال اعتقال النقاد والمصلحين سائداً وغالباً ما تقمع الجهود الهادفة الى تأسيس جمعية.

المغرب

يعود تاريخ أول قانون يرعى شؤون الجمعيات في المغرب إلى العام 1914. وقد شهد البلد تحركاً فاعلاً مناضلاً لحقوق الانسان بالاضافة الى جمعيات أخرى تعنى بشؤون المرأة وجمعيات ثقافية ومجموعات شباب التي تتمتع بنوع من الاستقلالية والحرية. وقد ازداد عدد المنظمات والجمعيات الخيرية بشكل ملحوظ منذ أن أصبح محمد السادس ملكا في العام 1999. وكانت حركة حقوق المرأة فاعلة في قيادة حملة قانون وضع الأسرة الذي أقر مؤخرًا والذي يعتبر الأكثر تطوراً في المنطقة. وكانت حركة حقوق الإنسان أيضاً فاعلة في تعزيز العدالة الانتقالية وفي التعامل مع الخروقات الماضية. وكان نصف أعضاء لجنة المصالحة والإنصاف في البلاد التي كانت تعالج موضوع انتهاكات حقوق الإنسان التي شهدتها البلاد ممثلين عن المنظمات غير الحكومية. واتبعت اللجنة تدابير معقدة ومتطورة جداً تركز تجارب من عدة بلدان في العالم. وأنهت اللجنة عملها في نهاية العام 2005 وأصدرت قراراً نهائياً شاملاً وعادلاً.

قانون أسرة جديد في المغرب

إن إقرار قانون الأسرة الجديد في المغرب لمثال عن حملات المنظمات غير الحكومية الناجحة التي تلجأ الى الابداع واتخاذ الاجراءات الفعالة لتحقيق الاهداف المرجوة. فإصلاحات التي

يتضمّن القانون الجديد كثيرة، إذ يسمح للمرأة أن تكون وصية على نفسها ولا يلزمها قانونياً بقرارات أنسابها من الذكور في ما يتعلق بالزواج والتعليم والتوظيف كما يمكنها التخلي عن هذا الحقّ إذا أرادت. ورفع القانون الجديد سنّ الزواج إلى 18 عاماً. وادرج تعدّد الزوّجات تحت قيود جديدة تمنع تحدّد من هذه الظاهرة إذ على الزوجة الأولى إعطاء موافقتها كما يجب إبلاغ الزوجة الثانية بوجود الزوجة الأولى. ويجب أن يعطي قاض موافقة على كافة حالات تعدّد الزوجات مسنداً موافقته على دليل منح الزوجتين وأولادهما مكانة متساوية. كما يعطي القانون الجديد المرأة الحقّ في الطلاق على أساس تعدّد الزوّجات ويسمح بعقد زواج ينفي إمكانية تعدّد الزوجات مستقبلاً. ويعطي القانون الجديد المرأة حقوقاً متساوية في إجراء الطلاق. ولا يعتبر الطلاق الشفهي ملزماً قانونياً. كما لا يمكن أن يكون أيّ طلاق نهائياً إلا إلى حين يتمّ توزيع أصول الزوجين بالتساوي وحين تدفع أيّ ديون مستحقة للزوجة والأولاد. وتعطى الأفضليّة الآن في وصاية الأطفال إلى الوالدة ويندرج الآن الأحفاد في إرث أجدادهم لجهة الأمّ.

ظهرت في العقدين الأخيرين عدّة مجموعات نسائيّة في المغرب تطالب بالمساواة بين الرجل والمرأة. ونظرت الدولة إلى هذه المجموعات نظرة متفهمّة ومكمّلة لجهود الإصلاح الحديثة. وفي العام 2001، أسس الملك محمد السادس لجنة ملكيّة مؤلفة من سلطات دينيّة وخبراء قانونيين لطرح توصيات لتعديل قانون وضع الأسرة (مدوّنة) كجزء من جهده لعكس صورة حديثة. وفي شباط/فبراير 2004، قدّم رئيساً مجلسي النواب والمستشارين الموافقة بالإجماع على قانون الأسرة الجديد إلى الملك محمد السادس. ويحلّ التشريع الجديد مكان قانون الأسرة الموجود في المدوّنة السابقة.

لقد تمّ تحقيق هذا الأمر من خلال تحالف يضمّ 200 جمعية تعنى بشؤون المرأة في حملة لا سابق لها دامت من العام 1999 حتى العام 2004. وحمل التحالف مطالب لإصلاح قانون الأسرة وطالب بتأليف لجنة استشارية تضمّ نساء وليس رجال فقط ومفكرين إسلاميين. كما اقترحوا أن تضمّ اللجنة خبراء قانونيين وعلماء اجتماع واقتصاديين وعلماء نفس. وكانت عمليّة إحداث التغيير عمليّة طويلة ومعقدة وتتضمّن عدد من الجمعيات الشريكة. واستغلّت الأحزاب السياسيّة الدين لأسباب سياسيّة. واستخدم المحافظون المساجد والإعلام لإضعاف عمل المرأة كما نظّموا تظاهرات مناهضة لمطالبها. وأنشئ حلف واسع أثناء الحملة للتواصل مع مجموعات في المجتمع ولكي يظهر أن التعديلات المطلوبة عادلة ويمكن أن تحمل الحلول لبعض المشاكل

الاجتماعية. كما عقدت محادثات على الصعيد الوطني وأصرت المجموعات النسائية على مواقفهنّ مناقشة بقوة القانون القائم على المساواة بين الرجل والمرأة. ونظمت الجمعيات النسائية مسيرات حاشدة ضمت حوالي 500000 رجل وامرأة يطالبون بالتغييرات.

الأراضي الفلسطينية المحتلة

تضم الضفة الغربية وغزة مجموعة أكثر تنوعاً من تلك الموجودة في البلدان الأخرى من منظمات حقوق الإنسان وحقوق المرأة والجمعيات الخيرية وجمعيات تقديم الخدمات ومراكز البحوث والجمعيات المهنية. ويبلغ عدد تلك الموجودة بفعالية على الانترنت ست وثلاثون منظمة غير حكومية على الأقل وستة عشر مركز بحوث. وقد تطور المجتمع المدني مناهضاً للاحتلال ولسياسات اضطهاد الحقوق والحريات وشذ الخناق اقتصادياً ومنع الخدمات الصحية والتعليمية فضلاً عن خدمات أخرى. وسدّ المجتمع المدني مجتمعا الثغرات في الخدمات التي نجمت عن سلطات الاحتلال في الفترة الممتدة بين احتلال الضفة الغربية في العام 1967 وتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994. وحدت الأوامر العسكرية الإسرائيلية بشدة بما فيها الأمر العسكري رقم 686 الصادر في العام 1981 من النشاطات المدنية ونشاطات المؤسسات. "وتقوم المنظمات غير الحكومية حالياً بتقديم أكثر من 60% من الخدمات الصحية الأولية وإدارة 42% من المستشفيات و90% من مراكز إعادة التأهيل وتأمين 95% من التعليم التمهيدي كنتيجة للدور الأساسي الذي تؤديه جمعيات المجتمع المدني في غياب الحكومة الفاعلة. كما تقدّم الخدمات لآلاف العاملين في القطاع الزراعي بالإضافة الى الاحتياجات الأساسية للمجتمع الفلسطيني. ويوظف قطاع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية أكثر من 25 ألف شخص¹². ما زالت عدّة وسائل إعلام خاصة ناشطة على الرغم من الضغوط التي تهدد حرية الصحافة في الضفة الغربية وغزة منذ قامت حركة حماس بإبعاد حركة فتح من غزة في حزيران/يونيو 2007.

ينتمي عدد كبير من المنظمات إلى شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية (PNGO). كما وإنّ المنظمات غير الحكومية والاتحادات التجارية فعالة جداً في إيصال مطالبها في ما يتعلق

¹² www.pngo-project.org/resources/Newsletter/PNGO-III-EIA-R5.pdf

بالجمعيات الخيرية وقوانين العمل¹³. ويمنع مشروع قانون جديد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والجمعيات الخيرية من الاشتراك في النشاطات السياسية. وقام أعضاء من الـ (PNGO) فضلاً عن أعضاء من المنظمات العاملة على النطاق المحلي بإعادة دراسة مشروع قانون المنظمات غير الحكومية وقدموا وجهات نظرهم للمجلس التشريعي الفلسطيني. وأعطى القانون الفلسطيني الموجود رقم 1 الصادر في العام 2000 للجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية حق تأسيس منظمات غير حكومية وجمعيات خيرية ومهنية واجتماعية والانتماء إليها. وقبل العام 2000، كان كل من القانون العثماني للجمعيات الخيرية الصادر في العام 1907 ومن القانون الأردني رقم 33 الصادر في العام 1966 للجمعيات الخيرية لا يزال ساري المفعول.

تنشط عدّة مؤسسات دولية ومؤسسات تقدّم المساعدات في فلسطين. وقد أدى فوز حماس في الانتخابات الوطنية في كانون ثاني/يناير 2006 إلى انسحاب الدعم الخارجي المقدم إلى السلطة الوطنية الفلسطينية ممّا حرم موظفي القطاع العام من رواتبهم لعدّة أشهر.

يتلقى مشروع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية الذي تمّ اطلاقه في العام 1997 التمويل من البنك الدولي ومن كندا وإيطاليا والسعودية والمملكة المتحدة والمصرف الإنمائي الإسلامي وجمعية الخدمة الاجتماعية وله ثلاثة أهداف رئيسية:

- (1) تقديم الخدمات للفقراء والمهمشين في المجتمع الفلسطيني من خلال المنظمات غير الحكومية؛
- (2) تطوير القدرات المؤسساتية للمنظمات غير الحكومية التي تحصل على التمويل من خلال هذا المشروع؛
- (3) دعم الجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية الوطنية وقطاع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية لتعزيز علاقة العمل في ما بينها بما في ذلك تقديم الدعم لتطوير اطار عمل قانوني ملائم.

¹³ أنظر على سبيل المثال الى الرسالة التي وجهتها منظمات المجتمع المدني الى اعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني حول تعديل قانون الجمعيات الخيرية والجمعيات العاملة على النطاق المحلي في 28 أيار/مايو 2005 ، http://www.pngo.net/NGOlaw_en_letter_PLC_28_05_05.htm

تسعى المرحلة الثالثة من المشروع إلى وضع اليات لدعم قطاع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية وإلى تحسين وصول الفقراء والمهمشين إلى الخدمات الاجتماعية الفاعلة عبر أنواع مختلفة من المنح والأنشطة التي يتمّ تصميمها لبناء القدرات في تقديم الخدمات الاجتماعية.

هنالك عدة أجهزة لتنسيق منظمات المجتمع المدني في فلسطين بما في ذلك شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية واتحاد الجمعيات الخيرية العام و الجمعية الوطنية للمنظمات غير الحكومية. وتتسق أحيانا مع بعضها البعض للدفاع ولإعادة دراسة التشريع حول المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية.

شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية

تأسست في العام 1993 وتضمّ أكثر من 90 منظمة مدرجة كأعضاء على موقعها الإلكتروني، وهي ناشطة عدة قطاعات كزراعة وتنمية الأعمال والأولاد والشباب وتنمية المجتمع وحماية المستهلك والثقافة والديمقراطية والبحوث والإعلام والاتصال والتعليم والمسنين والبيئة والصحة وحقوق الإنسان والمساعدة القانونية والاحتياجات الخاصة والمرأة. وإنّ الهدف الأساسي لشبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية هو " تعزيز الدور الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية من خلال المساهمة في تنمية وتقوية المجتمع المدني ضمن دولة فلسطينية مستقلة قائمة على مبادئ الديمقراطية والعدل الاجتماعي واحترام حقوق الإنسان". وتهدف الـ PNGO إلى:

- المساهمة في المقاومة الفلسطينية لإنهاء الاحتلال؛
 - الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني محليا وإقليميا وعالميا؛
 - المطالبة بتشريع ملائم وسياسات عامة فاعلة؛
 - تعزيز التنسيق ضمن قطاع المنظمات غير الحكومية؛
 - تعزيز القيم الديمقراطية ضمن المجتمع الفلسطيني؛
- تعزيز قدرات المجتمع المدني التنظيمية.

عمان

يمنع تأسيس الجمعيات التي تخلّ أنشطتها بالنظام الاجتماعي أو التي تقوم بنشاطات سرّية أو ذات طبيعة عسكريّة. ولا يوجد عدّة منظمات غير حكوميّة مسموح بها أو فعليّة في عمان. فالمجتمع المدني محدود وضعيف إذ يبلغ عدد المنظمات غير الحكومية المسجلة حوالي 12 منظمة بالإضافة الى 42 جمعيّة نسائيّة وافقت عليها الحكومة (تموّل الحكومة بعضها جزئياً)، كما وأنّ معدّل المدة المطلوبة لتسجيل منظمة غير حكوميّة هو سنتين. ولا تسمح الحكومة بتأسيس منظمات حقوق إنسان مستقلة. كما وأنّ الجمعيات الصناعيّة والنقابات المهنيّة والاتحادات التجارية محظورة. وتعمل إنترناك مع المنظمات غير الحكوميّة والحكومة على وضع استراتيجيات عدة لتعزيز المجتمع المدني.

قطر

شهدت قطر في السنوات الأخيرة تحريراً أساسياً أقله مقارنة مع معظم دول الخليج الأخرى. وأعلن الأمير الشيخ حمد بن خليفة الثاني في العام 2002 عن تأسيس لجنة حقوق إنسان وطنية مؤلفة من ممثلين من وزارات الحكومة ومن المجتمع المدني. ولقنت اللجنة الانتباه إلى انتهاكات حقوق العمال الأجانب ودعت إلى وضع قانون عمل جديد. ولكن لم يتمّ الترخيص للمنظمات المستقلة المناضلة لحقوق المرأة وحقوق الإنسان كما وأنّ الأحزاب السياسية محظورة. وتأسست السلطة القطرية للنشاطات الخيرية (QACA) في العام 2004 للإشراف على عمل الهلال الأحمر القطري وبضعة منظمات أهلية موافق عليها رسمياً. ويعود تأسيس هذه السلطة لرغبة قطر بعد الحادي عشر من ايلول/سبتمبر في في الاظهار للعالمم بأنها تراقب تدفق الأموال التي قد تخدم الارهاب. وعملت إنترناك والجمعية الخيرية لإنكلترا على تقديم النصائح إلى السلطة القطرية للنشاطات الخيرية. ولكن ثمة توترات واضحة بين منظمات المجتمع المدني المستقلة المرخص لها وهذه السلطة التي لا يُعرف حتى الآن ما إذا ستتبع سياسة عدم التدخل أو ستراقب منظمات المجتمع المدني.

السعودية

أعلن العاهل السعودي عن إنشاء منظمة صحفية مستقلة في أوائل العام 2003. كما صرح عن تشكيل منظمة حقوق إنسان في منتصف العام 2003. وأسست المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية في شباط/فبراير 2004 وعالجت مئات القضايا المتعلقة بالتوظيف

والبيروقراطية والقضاء والجنسية والعنف المنزلي والسجون. وفي العام 2005، أعلنت الحكومة عن تأسيس إدارة خاصة مكلفة بحماية حقوق العمال الأجانب ومعاقبة أرباب العمل الذين يسيئون إليهم. وتتلقى الإدارة شكاوى من الخادمت في المنازل تتعرضن للتحرش الجنسي والإساءة ولا تدفع أجورهنّ. ويمنع أيّ ربّ عمل يتخلف عن دفع راتب الخادمة من توظيف خادمة أجنبية لمدة خمس سنوات. ويشكّل المصلحون والناشطون شبكة مستقلة ولكن غالباً ما يتمّ استهدافهم وسجنهم. وقد تمتّ المطالبة عدّة مرات بالإصلاح وبمشاركة شعبية أوسع.

سوريا

تسمح قوانين الطوارئ المفروضة في العام 1963 للحكومة بالتصرّف في عدّة مجالات باسم الأمن. ويشكّل إلغاء القانون العرفي أولويّة للمصلحين في سوريا. ومنذ فترة قصيرة بعد تسليم السلطة لبشار الأسد في تموز/يوليو 2000، اجتمعت المجموعات غير الرسمية في منازل خاصة لمناقشة مواضيع الاقتصاد وحقوق الإنسان والسياسة فضلاً عن مواضيع أخرى. وأطلق الرّئيس سراح 600 معتقل سياسي في 16 تشرين ثاني/نوفمبر 2000 وسمح لأعداد كبيرة من أعضاء الإخوان المسلمين غير القانونيين المنفيين بالعودة إلى ديارهم. ولكن على الرغم من ذلك، ظلت قوانين الطوارئ سارية. وانتهت فترة تسامح بشار الأسد فجأة في آب/أغسطس 2001 عندما أوقفت السلطات عشر قادة معارضين ضمنهم اثنين من مجلس الشعب. واتّهم النائب رياض سيف الذي منح بعض الحرية لإنشاء حزب معارضة ناشئ بعقد منتدى أسبوعي في منزله. ومنذ ذلك الوقت حصلت سلسلة اعتقالات. وما زال المصلحون والكتاب والمحامون والناشطون في مجال حقوق الإنسان وغيرهم من الناشطين معرّضين لخطر الاعتقال والاعتداء عليهم¹⁴. وهناك اتحاد واحد للتجار واتحاد للنساء لهما فروع في كافة أرجاء البلاد. ولا يسمح بتأسيس أيّ اتّحادات تجارية أو جمعيات نسائية مستقلة. ولا يوجد في سوريا منظمات مدني مستقلة بكلّ ما للكلمة من معنى.

تونس

يعود تاريخ القانون الذي يرعى عمل الجمعيات في تونس إلى العام 1888. وقد ارتفع عدد المنظمات بشكل ملحوظ في الثمانينات وهي تغطي مجموعة واسعة من النشاطات الرياضية والعلمية و الخدمات الاجتماعية، فضلاً عن النشاطات النسائية والنشاطات الفنية والثقافية

¹⁴ <http://web.amnesty.org/library/eng-syr/index>

التي تعتبر الأكثر شيوعاً. ويمنع القانون المنظمات غير الحكومية من ممارسة العمل السياسي كما ينبغي أن تكون مسجلة في وزارة الداخلية. ويطلب من مؤسسي جمعية ما تقديم ميثاق الجمعية وقوانينها الداخلية إلى الوزارة من أجل الحصول على إيصال. وتتطلب لقاءات المنظمات غير الحكومية العامة موافقة مسبقة من الوزارة. وفي السنوات الأخيرة، تعرّض ناشطون في مجال حقوق الإنسان والمدافعون عنها وعائلاتهم إلى التضييق والتهديد والاعتقال المتكرّر. وغالبا ما لا يسمح لهم بالسفر إلى خارج البلاد مما أدى إلى إقبال بعض الجمعيات ومراقبة مراسلاتها.

في نيسان/أبريل 2005، تمّ الحكم على المحامي محمد عبّو وهو مدافع عن حقوق الإنسان بالسجن ثلاث سنوات ونصف لنشره مقالات على الانترنت تنتقد السلطات التونسية وتستنكر التعذيب. وأقرّ الحكم بالاستئناف إلاّ أنّه ظلّ في السجن حتّى عفي عنه في حزيران/يونيو 2007. وفي تشرين ثاني/نوفمبر 2005، اعتبرت مجموعة الأمم المتحدة العاملة على الاعتقالات العشوائية اعتقال عبّو انتهاكاً للمادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وللمادة 19 من الاتفاقية الدولية حول الحقوق السياسية والمدنية. وفي نيسان/أبريل 2006، قامت القوات الأمنية بالتضييق على المدافع عن حقوق الإنسان الأسد جوهري وبتهديده إثر تأسيسه "ضحايا التعذيب ضد الحصانة" "Torture Victims against Impunity" وهي منظمة تدعو إلى مثول ممارسي التعذيب أمام العدالة.

وفي أثناء التحضير للقمة العالمية للمعلومات برعاية الأمم المتحدة في تشرين ثاني/نوفمبر 2005، ازداد اضطهاد الدولة للناشطين في مجال حقوق الانسان الرئيسيين. وتواصل الاضطهاد في أثناء القمة التي كانت تهدف إلى تطوير تبادل المعلومات الدولية من خلال استخدام تكنولوجيا جديدة.

الإمارات العربية المتحدة

ينبغي الحصول على موافقة الحكومة من أجل التجمّع وتأسيس الجمعيات إذ ينبغي أن تستحصل كل جمعية خاصة على الترخيص من السلطات المحلية وهو أمر يطبق في بعض الامارات فقط. كما ينبغي أن تسجّل كافة المنظمات غير الحكومية في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية فيما تعمل بعض المنظمات الأهلية غير المسجلة علنا من دون تدخّل

الحكومة. حالياً وصل عدد المنظمات الأهلية المحليّة المسجّلة الى حوالي 100 منظمة. وتركّز المنظمات الأهلية عملها على النشاطات الإنسانيّة والاجتماعية من التطرّق علناً الى المسائل السياسيّة. وتحصل المنظمات غير الحكوميّة المسجّلة على مساعدات أو تمويل من الحكومة وفقاً لحجم عضويتها. وفي آذار/مارس 2006، وافقت الإمارات العربية المتّحدة على تشكيل جمعية حقوق الإنسان الإماراتيّة. كما وأنّ الاتحادات التجارية والاضرابات والتفاوض الجماعي محظورة ومع ذلك قام عدد كبير من الموظّفين غير الإماراتيين بعدد من الاضرابات.

اليمن

ينص القانون على عدم السماح للمنظمات غير الحكوميّة اليمنية المشاركة في العمل السياسي. وبشكل عام، تعمل المنظمات المحليّة والأجنبيّة من دون عرقلة جديّة في اليمن. وتمتّ بنجاح مقاومة فرض قيود على التمويل الخارجي للمنظمات. وتضمّ اليمن اليوم المجتمع المدني الأكثر نشاطاً وتنوعاً في شبه الجزيرة العربيّة. فبعض المنظمات أسست منذ وقت طويل وهي تتمتع بخبرة واسعة. أما العدد الدقيق للمنظمات غير الحكوميّة فهو غير محدّد ولكن تنشط في اليمن مجموعة ائحادات عماليّة ومشاريع تطلق بمبادرات فردية وتعاونيات إنمائيّة ونوادٍ ومدارس خاصّة وجمعيات تقدّم الخدمات الاجتماعية ومجموعات نقاش. ويعتبر اليمن بلد فقير وهو الدولة العربيّة الوحيدة المدرجة ضمن لائحة "الدول الأقل تطوراً" وفق تصنيف الأمم المتّحدة. وأدت مجموعات في المجتمع المدني دوراً هاماً في محاربة الفقر وتنفيذ المشاريع الإنمائيّة. وتخضع المنظمات الأهلية وحرية الجمعيات وحرية التعبير للتهديد نتيجة لتحالف الحكومة مع الولايات المتّحدة والتوترات الطائفية/السياسية.

أزمة الحكم

قام برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي UNDP بإجراء تقييم دقيق للمشاكل التي تواجهها المنطقة عبر سلسلة من تقارير التنمية الانسانية العربيّة. ويصف تقرير التنمية العربيّة الصادر عن الأمم المتّحدة أزمة الحكم كما يلي¹⁵:

¹⁵ تقرير التنمية العربيّة 2004: نحو الحرية في الوطن العربي، البرنامج الانمائي للأمم المتّحدة، ص 163 - 164

" إن مشكلة الحرية والحكم الاساسية هي أنّ اتخاذ القرار على الصعيد السياسي ظلّ في أيدي الأقلية... ويركز على خدمة مصالحها الخاصة. وتمّ استثناء الاغلبية الساحقة من الشعب من هذه العملية وتركوا بالتالي للإفقار والتهميش. ولم تكن الأنظمة العربية قادرة على حماية المصالح العربية على الساحة الدولية. وما زالت الأراضي العربية محتلة وأضيف احتلال العراق مؤخراً إلى احتلال فلسطين. ويخضع حوالي 10% من العرب الآن للاحتلال وبعد عدّة عقود ظهرت القوات العسكرية الأجنبية مجدداً في المنطقة... وأخيراً، لم تنجز الأنظمة الموجودة في هذه الأيام إصلاحاً أساسياً تستطيع من خلاله تصحيح مسارها وتعزيز الآمال لمستقبل أفضل".

لطالما كان المجتمع المدني في العالم العربي معبراً عن الحاجة للإصلاح. وقد نظمت منتديات مختلفة قبل انعقاد قمم جامعة الدول العربية. فعلى سبيل المثال، لقد جمع "المنتدى للمستقبل" ما يعرف بشمال أفريقيا والشرق الأوسط الأوسع (BMENA) ومجموعة الثمانية. وتضمّن البيان الختامي للمنتدى المدني الثاني الموازي للقمة العربية (الرباط 17-19 شباط/فبراير 2006)¹⁶ عدّة توصيات تعكس مطالب المجتمع المدني.

وركزت التوصيات بشكل خاصّ على ضرورة القضاء على كافة القيود الأمنية والإدارية والتشريعية المفروضة على تأسيس وإدارة المنظمات غير الحكومية والنقابات والاتحادات التجارية والأحزاب السياسية ووسائل الاعلام. ودعت إلى تدقّق المعلومات الحرّ وحرية التعبير والمعتقد والتجمّع فضلاً عن وضع التشريعات التي تتلاءم مع المعايير الدولية. واعتبرت حالات الطوارئ المستمرة في الدول العربية (مصر والجزائر وسوريا) فضلاً عن المحاكم الاستثنائية على أنّها التحديات الرئيسية التي تعيق عمل المجتمع المدني ودولة القانون. وطالبت بإطلاق سراح المصلحين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمعتقلين بسبب انتماءاتهم الدينية. كما ركّز المجتمع المدني العربي أيضاً على ضرورة احترام حقوق المرأة وإنهاء كافة أشكال الاجحاف والتمييز ضدّ المرأة في البلدان العربية. كما دعت القمة العربية إلى تقييم تطوّر الإصلاح السياسي وتعزيز حقوق الإنسان. وحثت منظمات المجتمع المدني الجامعة العربية على مراجعة الميثاق العربي لحقوق الإنسان، ودعتها إلى فتح أبوابها للمجتمع المدني. وأشار المنتدى في خلاصة التي خرج بها إلى أنّ "العائق الرئيسي الذي يعيق الإصلاح في العالم العربي هو كون غالبية الحكومات العربية تفتقر إلى الإرادة

¹⁶ www.cihrs.org/Press_details_en.aspx?per_id=70&pr_year=2006

السياسية اللازمة لمباشرة العمل في هذه الإصلاحات". وأضاف المنتدى: " اتخذت بعض الحكومات مبادرة طلب عدد من التدابير لإجراء تعديلات دستورية وتشريعية وإعلانها للرأي العام كإثبات عن الإرادة الحقيقية للإصلاح. وبالتالي كانت هذه التدابير لسوء الحظ ظالمة أو تؤثر تأثيراً محدوداً وتهدف إلى إعطاء انطباع أكثر من التغيير الواقعي؛ وضمت في عدة حالات ارتداداً بالإضافة إلى القيود الموجودة أصلاً".

القيود المفروضة على المجتمع المدني¹⁷

حرية تأسيس الجمعيات والتجمع

ينبغي أن تتقدم منظمات المجتمع المدني بطلب إلى الدول للسماح لها بالتسجيل وبعقد الاجتماعات وغالباً ما تُجابته طلباتها بالرفض بشكل عشوائي. ولا تنص القوانين على أي معايير للسماح بتسجيل المنظمات وتنظيم التجمعات أو لرفضها. وفي أغلب الأحيان تغيب الإجراءات الواضحة لاستئناف المقررات التنفيذية أو لطلب مراجعة قضائية. كما وأن البنود التي ترعى عمل منظمات المجتمع المدني واسعة وغامضة ما يعرضها للتفسيرات المغلوطة. وتدخلت الدول في مناسبات عديدة بانتخابات مجالس إدارة المنظمات غير الحكومية وأوقفت المنظمات عن العمل وصادرت أصولها من دون أيّ سبيل قانوني للاستئناف. وتشير القوانين في المنطقة إلى أنه لا يجب على المنظمات ممارسة العمل السياسي إلا أنها فشلت في تحديد ما يحتويه العمل السياسي. وبالتالي يمكن اعاقة أنشطة المنظمات غير الحكومية خاصة تلك التي تُعنى بحقوق الإنسان في أيّ وقت من خلال الادعاء أنها تمارس أعمالاً سياسية.

ثمة منظمات عدة غير مسجلة رسمياً وهو أمر يعود إما للقوانين المتشددة جداً أو لرفض المنظمات التسجيل في ظلّ هكذا قوانين أو رفض طلب تسجيل العديد من تلك التي تقدمت به أو بكلّ ببساطة إلى عدم سعي بعض المنظمات (خاصة تلك الموجودة في المناطق الريفية أو المنظمات الصغيرة) إلى التسجيل. وهذا من دون شكّ يعيق قدرة هذه المنظمات على تنفيذ أنشطتها.

¹⁷ للمزيد من التفاصيل حول منظمات المجتمع المدني في بعض الدول العربية أنظر إلى كريم البابار، "قوانين المنظمات الأهلية في الدول العربية" المجلة الدولية لقانون الجمعيات التي لا تتوخى الربح، الجزء 7، العدد 4، أيلول/سبتمبر 2005.

التمويل

تشكك منظمات المجتمع المدني بالنوايا الكامنة وراء تدخلات الحكومات الأجنبية في المنطقة وبالتالي لا ترحب عدة منظمات بالمساعدات الأجنبية من بعض الدول (مثل الولايات المتحدة الأمريكية). وتلزم الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الحكومات التي تقدم لها الدعم بالتوقيع على تعهد يتعلق بتمويل الإرهاب تقضي بالألا يقوم المتلقي " بتزويد أي فرد أو كيان يدعم نشاطاً إرهابياً أو يخطط له أو يراه أو يشترك فيه بالمواد أو بالموارد". ويتضمن أحد الملاحق للتعهد أسماء عدد كبير من الأجهزة الفلسطينية والمجموعات التي تعتبرها الولايات المتحدة كيانات إرهابية. وعبرت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية عن أن توقيع التعهد يمكن أن يحتوي تضمينات خطيرة ويمكن أن يمهد الطريق لتشويه سمعة نشاطات عدد كبير من المنظمات غير الحكومية على أنها تصب في خانة الإرهاب. وتؤمن منظمات حقوق الإنسان مساعدة إلى المساجين بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية الممكن أن تعتبر بمثابة مخالفة للتعهد.

أن السياق التاريخي للمنطقة والخوف من التدخل الأجنبي في مسائل "حساسة" وجداول الأعمال الغامضة والتلاعب السياسي جعلوا من التمويل الخارجي للمجتمع المدني أمراً مثيراً للجدل. وثمة قيود حالياً على التمويل من مصادر أجنبية على الرغم من حصول عدة دول على مبالغ كبيرة من خلال التمويل الأجنبي. كما تجري محاولات متكررة لتقييد منظمات المجتمع المدني من الحصول على تمويل من مصادر أجنبية في عدة مناسبات كذريعة لإيقاف بعض المنظمات الأكثر بروزاً في المنطقة ومنها مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية الموجود في القاهرة.

لا تتمتع منظمات المجتمع المدني بالكفاءة اللازمة لجمع التمويل من خلال أنشطتها. وتجمع بعضها الأموال من القطاع الخاص أو عبر التبرعات التقليدية من المساجد أو الكنائس أو كقسم من الزكاة أو الصدقة. وتعاني المنظمات القائمة على العضوية من نقص في التمويل لأن الأعضاء يترددون في دفع مستحقاتهم. وتعتمد بعض المنظمات بشكل واسع على تمويل الدولة ما يجعلها عرضة لخطر القرارات التعسفية بسحب الأموال.

كما وأن بعض منظمات المجتمع المدني ليست على اطلاع بإجراءات التمويل الدولي وعلى كيفية إخبار المتبرعين ومعظمها يفتقر معظمها لمتخصصين في جمع التبرعات.

الاتحادات والنقابات

ما زالت النقابات العمالية مقيدة بشكل واسع في عدة بلدان في المنطقة. فعلى سبيل المثال، سمح قانون جديد في البحرين في أيلول/سبتمبر 2002 بتشكيل إتحاد تجار واحد فقط في كل قطاع تجاري. وفي الكويت لم يجر العمل بقانون عمل جديد على الرغم من مرور 12 سنة من المحادثات حوله. وما زال في البلاد نظام اتحاد تجار واحد بالإضافة الى عدة قيود على حقوق وحرية اتحادات التجار. ولا يعطي القانون في عُمان الحق بتشكيل اتحادات أو القيام بعملية تجارية جماعية. وفي سوريا ينبغي أن تكون المنظمات العمالية منتمية إلى نقابة العمال الرسمية الوحيدة في البلاد وهي الإتحاد العام لنقابات العمال (GFTU) الذي يسيطر عليه بشدة حزب البعث الحاكم. ويراقب هذا الاتحاد معظم مظاهر نشاط النقابات ويحدّد أي قطاعات أو أنشطة يمكن أن يكون لديها نقابة. وفي السعودية، صدر قانون عمل جديد في أيلول/سبتمبر 2005 يسمح فقط بلجان العمال والنقابات العمالية فيما تمنع الاضرابات. أما في اليمن ، فثمة نظام نقابة عمال وحيد حيث حقوق نقابة العمال مقيدة.

قيود أخرى

- لا تعكس منظمات المجتمع المدني درجة الاختلاف بين شعوب المنطقة. ففي العالم العربي اعتراف متواضع بحقوق الأقليات ودراسة قليلة حول هذه الحقوق الاثنية و/أو الدينية و/أو اللغوية و/أو الجنسية.
- تناضل منظمات المجتمع المدني لتحديد مساحة لنفسها ولكنها تفتقر إلى القدرة للاستفادة من التنوع. وغالبا ما تتأثر المجتمعات العربية بمنظمات المجتمع المدني كونها نخوية وبعيدة عن الاحتياجات الحقيقية للشعب. وهذا الأمر يرافقه واقع أن أغلبية منظمات المجتمع المدني ليست منظمات عضوية.
- إن شبكات أو أجهزة التنسيق للمجموعات المختلفة العاملة في مجالات متشابهة في المنطقة أو داخل البلدان من أجل تسهيل النقاشات أو معالجة الاحتياجات المشتركة قليلة جداً.
- إن الشبكات والعلاقات بين القطاعات داخل البلدان أو خارجها محدودة جداً. وتؤدي المنافسة بين المنظمات العاملة في البلد نفسه و القطاع نفسه إلى تكرار الجهود والأنشطة.

- أصبحت منظمات أهلية مسيّسة (تدخل السياسة فيها) سامحة بتأثير مفرط للسياسية على عملها مما يؤدي إلى انشقاقات ومشاكل داخلية متكررة.
- سمحت المنظمات الأهلية بشكل عام بمشاركة محدودة للمرأة والشباب على الرغم من أنّ بعض الدول بدأت تتجه نحو التغيير تدريجياً.
- غالباً ما تشكل روح التطوع حاجة في منظمات المجتمع المدني كما وأن إدارات هذه المنظمات لا تبذل الجهود اللازمة لجذب المتطوعين وتشجيع مشاركتهم.
- في غياب الحكم الديمقراطي والشفاف، غالباً ما تعاني منظمات المجتمع المدني عندما يغادر المؤسسون.
- يفرض نشوء الإسلام السياسي تحديات كبيرة على منظمات المجتمع المدني إذ إن بعضها غير واثق من كفاءة الردّ على انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها أعضاء الحركات الإسلامية.
- لمنظمات المجتمع المدني علاقات ضعيفة جداً مع الحكومات ولا تعرف كيف تتعامل معها. ولا تضع خطط مشتركة للتنسيق أو تبادل المعلومات أو لمناقشة الاهتمامات المشتركة.
- لا تهتمّ منظمات المجتمع المدني عموماً بكيفية جعل نفسها مسؤولة أمام الحكومات والممولين والنظائر والمستفيدين من أنشطتها.

دراسة حالة: صندوق حقوق الإنسان العربي (AHRF)

فيما تزداد نشاطات حقوق الإنسان بانتظام، ما زال التمويل لدعمها غير كاف على وجه الخصوص من المصادر المحلية. ويعرض الاعتماد المفرط على التمويل الأجنبي أولئك المدافعين عن حقوق الإنسان للانتقاد وفي بعض الأحيان للاضطهاد. وبالتالي، إنّ منظمات حقوق الإنسان غير الدولية مرغمة على بذل الجهود والموارد لحماية بقائها المؤسساتي وشرعيّتها بدلاً من توجيه جهودها ومواردها لتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها. وإنّ صندوق حقوق الإنسان العربي مؤسسة حديثة العهد مختصة بتأمين الدعم لأنشطة حقوق الإنسان في المنطقة العربية مع هدف انسان الترويج لحقوق الإنسان وتعزيزها أكانت حقوق مدنية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية. ويدعم الصندوق الرؤية الحقيقية لحقوق الإنسان العالمية في العالم العربي من خلال تقديم منح مختلفة. ويعمل مباشرة مع الناشطين في مجال حقوق الإنسان في كافة أرجاء المنطقة ويستشيرهم بشكل منتظم لتحديد استراتيجيات واعدة

وملائمة لتعزيز حقوق الإنسان بالتوافق مع احتياجات المنطقة. ووفقاً لتوجهها الذي يغطي المنطقة بأسرها، يعتبر الصندوق الهيئة الوحيدة القادرة على الربط بين حقوق الإنسان في المنطقة والحقوق العالمية والشبكات القانونية فضلا عن الموارد الخيرية. كما تعمل أيضا على جمع التمويل المحلي بهدف تعزيز حقوق الإنسان ومفهوم الإحسان القائم على العدالة الاجتماعية وعلى بناء علاقات مثمرة بين المناضلين في سبيل حقوق الإنسان وزملائهم في ميادين التنمية والإعلام والخدمات الاجتماعية. ويأمل الصندوق أن يوسع أنشطته لتعزيز الدعم المتوقّر لأنشطة حقوق الإنسان في المنطقة العربية.

بناء القدرات

تحدّد إنترناك "نموذج ورقة البرسيم" معتبرة فيها أبعاد بناء القدرات المختلفة متشابهة لتمثّل برامج منظمات المجتمع المدني والمنظمات الداخلية والمنظمات الخارجية. وتركز عملية بناء القدرات في العالم العربي بشكل رئيسي على أداء البرامج لكثافتها تتجاهل المجالين الآخرين. كما وأنه لم يتمّ بذل الجهود المطلوبة لوضع خطط تنظيمية مترابطة شاملة من شأنها أن تجذب المساعدة الخارجية وتساهم في مساعدة المنظمات على تحديد العوامل الداخلية والخارجية التي تعيق تنميتها وتنفيذ برامجها.

لقد فشلت منظمات المجتمع المدني تكرارا بتعريف ماهية الدور الذي تودّ أن تؤديه وكيفية تأديته. فهي بحاجة إلى بناء قدرات أفضل من أجل فهم المسائل التي تركز عليها ومن أجل تحديد استراتيجياتها ووضع الخطط. اليوم، قليلة هي المنظمات التي تتبع اجراءات تخطيط واضحة تتضمن أهدافاً أهدافاً أو خططا إستراتيجية. وفي غياب خطط مماثلة، يبقى عمل منظمات المجتمع المدني مرتبط بالأحداث أو الفرص. وفي حالات عدّة، تسلم المنظمات مهمّة صياغة مسودة اقتراح الى مستشارين من خارجها بسبب القدرات الداخلية الضئيلة من دون أن يجري هؤلاء أي محادثات مع فريق العمل أو المتطوعين أو الأعضاء فيها أو مجلس الأمناء ذات الصلة بالموضوع قبل القيام بذلك. كما أصبحت بعض المنظمات تضع برامجها بما يتلاءم مع الممولّ بمحاولة لجذب المتبرعين.

مقدمو خدمات التدريب والموارد

هنالك سلة واسعة من التدريب في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الإقليمي والوطني وحتى المحلي. وتدرّب عدّة منظمات وطنية موظفين من منظمات أخرى. ولكن ثمة خلط بين التدريب المختصّ على حقوق الإنسان للممارسين والحاجة إلى زيادة الوعي العام بشأن مسائل حقوق الإنسان. ويدير المركز العربي لحقوق الإنسان الموجود في تونس وهو المنظمة الإقليمية الرئيسية التي تؤمّن تدريب على حقوق الإنسان عدّة دورات كلّ عام. كما يدرّب المركز مدربين تقوم منظمات أخرى على الصعيد الوطني والمحلي بتوظيف العديد منهم، وقد طور برامج مختصة ذات جودة عالية من خلال خبرته الطويلة في هذا المجال. وأمّن مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان (ACHRS) أكثر من 230 دورة استفاد منها أكثر من 6800 فرد تضمنوا عدداً كبيراً من المشاركين من العراق وسوريا حيث منظمات المجتمع المدني وناشطو حقوق الإنسان مقيدون بشدّة. كما يقدّم مكتب منظمة العفو الدولية الإقليمية الموجود في بيروت تدريب على حقوق الإنسان وتدريب في التخطيط والحملات الإستراتيجية ومنهجيات البحث ومكافحة العنف ضدّ المرأة (VAW).

أصبحت حقوق المرأة والتدريب على مكافحة العنف ضدّها أكثر انتشاراً لكن لسوء الحظّ ما زال التنسيق غائباً كما لا يتم تحديد الاحتياجات الأساسية في هذا المجال. وتزايد أيضاً التدريبات في مجالات حقوق الإنسان والطفولة المبكرة ومنهجيات البحث والصحة الانجابية. من جهة أخرى، يتم التركيز على التدريب على تقنيات مراقبة الانتخابات بعد تأسيس الشبكة العربية لمراقبة الانتخابات.

وتعمل شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية (ANND) على تعزيز قدرات أعضائها من خلال تأمين موارد لهم ووتشجيعهم على اجراء المحادثات والنقاشات مفتوحة. وكونها منظمة قائمة على العضوية، فإنّ احتياجات المنظمات الأعضاء فيها تحدّد في أثناء اجتماعات الشبكة. وتركز هذه الأخيرة بشكل رئيسي على التنمية وبالتالي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وتعمل شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية في ثلاثة مجالات هي: أهداف التنمية الأفية، والمسائل التجارية، والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية. أما بالنسبة

للمسائل المتعلقة ببناء القدرات فيتفق عليها في أثناء عملية تخطيط إستراتيجية تجري كل ثلاث سنوات.

وغالبا يقوم بالتدريب أشخاص تنقصهم المعرفة الحديثة عن موضوع التدريب. ونادراً ما يحضر المدربون مواد للمشاركين ولا يستعملون أساليب تشاركية.

يتم إجراء القليل من التدريب على بناء القدرات للنقابات العمالية ومنظمات عضوية أخرى. ويركز حالياً إتحاد نقابة العمال الدولي (ITUC) في التدريب الذي يقوم به من مكتبه الإقليمي في عمان على تمكين أعضاء الإتحادات المنتسبة من توثيق انتهاكات حقوق العمال.

يشكل النقص في الموارد البشرية وفي المواد التدريبية باللغة العربية والنقص في المدربين الذين يجيدون اللغة العربية تحدياً رئيسياً في عملية بناء القدرات في المنطقة. وأسس مركز عمان لحقوق الإنسان شبكة¹⁸ للمدربين في مجال حقوق الانسان في محاولة للتنسيق وتبادل الخبرات بين المدربين. ولكن للأسف، لا تُبذل جهود مشابهة للمدربين في المجالات الأخرى. كما وأن المصادر المتوفرة قليلة جداً ويصعب الوصول إليها إذا وجدت.

وتشمل هذه المصادر:

- دليل المنظمات غير الحكومية لبناء القدرات الصادر عن البحث عن أرضية مشتركة والذي كتب بغية تعزيز هيكليات الحكم وزيادة انفتاح واستجابة المنظمات غير الحكومية في الشرق الأوسط خاصة في مصر والأردن والسلطة الفلسطينية وسوريا وتونس واليمن. كما يهدف الى مساعدة المنظمات غير الحكومية في المنطقة¹⁹ في الإجابة عن أسئلة أساسية وإنمائية؛
- سلسلة من الأدلة حول بناء القدرات أعدتها شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية تركز على الإدارة والتمويل وتنظيم الحملات وجمع التبرعات والتأثير على الهيئة التشريعية والتشبيك²⁰؛

¹⁸ أنظر الى "إنشاء شبكة المدربين في مجال حقوق الانسان" مركز عمان للدراسات حول حقوق الانسان،

www.achrs.org/english/CenterNewsView.asp?CNID=237

¹⁹ www.sfcg.org/programmes/middleeast/middleeast_capacity.html

²⁰ www.pngo.net/pngo_ara/arabic.htm

- دليل تنظيم الحملات الذي أعدته منظمة العفو الدولية والذي يضم فقرات حول الحملات الإستراتيجية وتنظيم التحركات والاستجابة للأزمات وجمع التبرعات وتنظيم الحملات، تقنيات قيادة الحملات ووسائل الإعلام والإعلانات²¹؛
- قامت المؤسسة الدولية للإدارة والتدريب بإعداد برامج تدريبية بما في ذلك مواد متعددة حول مواضيع مختلفة كالإدارة الماليّة والمحاسبة، ومهارات الاتصال والتواصل، والحكم الديمقراطي داخل المنظمات غير الحكوميّة والقيادة الفعالة وجمع التبرعات²²؛
- يستضيف موقع عمان الأردن AmanJordan موارد متعلّقة بحقوق المرأة في كافة أرجاء العالم العربي. ويتضمّن مجموعة مواد تدريبية مفيدة لتعزيز عمل منظمات المجتمع المدني والمساواة بين الرجل والمرأة.

وتمّ تنفيذ دورات تدريبية متعددة حول مواضيع مختلفة كرفع مستوى كفاءة الموظفين في مجالات عدّة كإتقان العمل على الحاسوب وحفظ الملفات واللغات (خاصة اللغة الإنكليزية). ولكن ما من تدريب يسمح للمنظمة بتطوير رؤيتها وتطبيقها.

يشكل معهد الملكة زين الشرف للتنمية إحدى الاستثناءات القليلة. فهو لا يركّز على أيّ قطاع بما أنه يسعى إلى تعزيز التنمية عبر تأمين التدريب والبحوث لتحسين مهارات الممارسين في الأردن وفي كافة المنطقة. ويعمل المعهد بالاشتراك مع منظمات أخرى ويقوم بتقييم احتياجاتها في بناء القدرات ويقدم خدمات تدريبية مصمّمة وفقاً للاحتياجات تقوم على "التعلم من خلال العمل".

أسست المؤسسة الدولية للإدارة والتدريب في العام 1988 كقسم من جمعية الشبان المسيحية (YMCA) في لبنان للمساهمة بطريقة فعّالة في الاستجابة للاحتياجات الإدارية والتنموية في المنظمات الحكومية وغير الحكومية على السواء. وتقدم المؤسسة لطالبي الخدمة الأجواء المؤاتية للمشاركة في نقاشات مهمة حول القضايا المدنية المتعلقة بلبنان وبالشرق الأوسط. إضافة إلى ذلك، تعمل المؤسسة الدولية للإدارة والتدريب كوسيط يقوم بتأمين الخبرات اللازمة لخلق روابط أساسية بين المواطنين والقطاع الخاص والمنظمات الأهلية والحكومة (المؤسسات

²¹ <http://web.amnesty.org/pages/campaigning-manual-eng> النسخة العربية ليست متوفرة على صفحات الانترنت ولكن

يمكن الحصول على الدليل في جميع مكاتب منظمة العفو الدولية.
²² www.imtilb.com/templates/training.htm

الحكومية). وتقوم بالتدريب وبتنمية الموارد البشرية والتنمية الادارية بالإضافة إلى الاستشارات الإدارية والمالية والقانونية. ويتم تحديد الاحتياجات إما من خلال دراسة تقوم بها المؤسسة الدولية أو وفقاً لطلب محدد من المنظمة المعنية. وتؤمن المؤسسة الدولية أدلة حول بناء القدرات وتنشرها بالإضافة إلى مواد أخرى. وغالباً ما تقوم المؤسسة الدولية بتقييم فعالية مشاريعها وتدعم منظمات المجتمع المدني في بناء قدراتها المؤسساتية وتنمية مواردها البشرية وفي توسيع قاعدة موردها المالية.

لقد وضعت شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية تعزيز القدرات المؤسساتية والإدارية لأعضائها وتعزيز هيكلتها في سلم أولوياتها. وتقوم بتحديد المدربين وضع الاعلانات في الصحافة المحلية. وتراجع اللجنة الإدارية المناقصات لعقود التدريب وتوثقها وتسلمها إلى لجننتها المشرفة. ويكون المدربون فيها مسؤولين عن إعداد المواد التدريبية.

أما المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية الموجود في عمان (NCHRD) فيقدم الخدمات والاستشارات لطالبي الخدمات المحليين والأجانب المتخصصين في مهارات الحاسوب والتقييم وأنظمة معلومات الإدارة والبحوث والتخطيط.

العلاقات الخارجية

إن بناء العلاقات بين المنظمات ومع المستفيدين من أنشطتها من الأهمية بمكان من أجل القيام بعملها بفعالية، وإظهار مسؤوليتها وتبادل الخبرات وتعميق معرفتها. كما من المهم أيضاً للمنظمات معرفة كيفية بناء العلاقات مع الممولين من أجل جمع التبرعات وإظهار الاستخدام المناسب لها.

كما يعتبر التشبيك وبناء العلاقات مهمان لتطوير المنظمات. فالقيام بالحملات وممارسة الضغوط على سبيل المثال يتطلبان تشبيك وبناء علاقات مع تحالفات وائتلافات وجمعيات وإعداد برامج مشتركة وهو أمر ضروري للمنظمات السياسية إلا أنه ما زال يشكل نقطة ضعف في المجتمع المدني العربي.

ثمة استثناءات مهمّة لهذا التوجّه العامّ إذ تعمل جمعيات حقوق المرأة لتكون مجهزة بأفضل الوسائل للقيام بحملات وتنسيقها. كما تشهد المنطقة حملات مهمّة تعالج مسائل صعبة مثل الحملة لإلغاء عقومة الاعدام في لبنان أو المصادقة على نظام محكمة الجنايات الدوليّة الأساسي.

وبدأ استخدام بعض الأساليب الجديدة لتنظيم الحملات من خلال منهجيات مختلفة. فعلى سبيل المثال، تضمّنت حملة دعم استقلال القضاء في مصر في الشهور القليلة الماضية تنظيم بالمظاهرات في الشوارع واستخدام مواقع الكترونيّة واللجوء الى الانترنت فضلاً عن تشكيل تحالفات واسعة بين المنظمات غير الحكوميّة والأحزاب السياسيّة والبرلمانيّين.

دراسة حالة: منتدى التأسيس العربي

تعمل جمعيّة تقديم الخدمات الاجتماعيّة Welfare Association بالتعاون مع عدّة جمعيات خيريّة أخرى في العالم العربي على إنشاء برنامج تعليم فعّال في مجال الإحسان القائم على الدالة الاجتماعيّة مركزاً على البحث عن حلول لتحديات التنمية الإقليميّة. ويهدف المنتدى إلى مساعدة أعضائه على العمل بفعاليّة وتأمين برنامج للحوار داخل المنطقة وخارجها. ويهدف المنتدى على المدى البعيد إلى تداول الأعمال الخيريّة في كافة أرجاء المنطقة من أجل تأمين استخدام الموارد بشكل فعّال واستراتيجي لخدمة المجموعات المهمّشة. وسيقوم المنتدى بعقد ورشات عمل لزيادة التوعية حول مفاهيم العدل والمسؤوليّة الاجتماعيّة وتطوير التوثيق المتعلق بهذا المفهوم وإعداد دليل وصياغة مبادئ ميثاق شرف والممارسات الأخلاقيّة التي تقيد البلدان العربيّة.

أولويات بناء القدرات

تعتبر عملية بناء القدرات حاجة ماسة لمنظمات المجتمع المدني العربيّة وقد تم إعداد مواد وبرامج تدريبيّة متعددة في هذا المجال في السنوات السنوات الأخيرة. ولكن على الرغم من تخصيص الأموال طائلة وبذل الجهود كبيرة، ما زالت عدة منظمات أهلية عاجزة عن تلبية احتياجات الجماعات التي ينبغي أن تخدمها. وتشير نقاشات مع مطلعين في مجال منظمات المجتمع المدني ومقدّمي التّدريب أو برامج بناء القدرات إلى:

- تصميم البرامج بما يتلاءم مع الممول. فغالبا ما يطلب الممولون إجراء التدريب لضمان ملاءمة المشاريع التي يمولونها. ويحثّ توفر التمويل عدّة منظمات أهلية على التدريب من أجل إرضاء الممولين.
- عدم التخطيط الملائم وعدم تحديد الاحتياجات وعدم اختيار المدربين من ذوي الكفاءة والخبرة في الموضوع.
- تركيز عملية بناء القدرات بشكل رئيسي على تمكين المنظمات من تنفيذ ببرامجها في حين لا يتم العمل على بناء القدرات التنظيمية الداخلية أو توطيد العلاقات الخارجية.
- عدم إدراك عدد كبير من المنظمات من ضمنها تلك التي تؤمن التدريب أنّها بحاجة لبناء القدرات خاصة في ما يتعلق بالتنظيم الداخلي وتطوير العلاقات خارجية. ولم يع هؤلاء هذه الحاجة الا بعد مناقشتها معهم بالتفصيل. ولن تساهم عملية بناء القدرات في مساعدتهم على تقديم الخدمات التدريبية فحسب ولكن تساعدهم أيضاً وتساعد المنظمات المتلقية على تحديد احتياجاتها والقيام بعمليات تخطيط شاملة لتحديد مجالات التدريب المطلوبة.
- استهداف أغلبية برامج بناء القدرات والتدريب المنظمات غير الحكومية وإهمال المنظمات القائمة على العضوية والعاملة على النطاق المحلي.
- إستهداف أغلبية البرامج لمنظمات معينة وغالباً ما يخضع الأفراد في هذه المنظمات للتدريب من عدّة مقدمي خدمات تدريبية.
- عدم نشر الخبرة المكتسبة من التدريب داخل المنظمات وفي ما بينها.
- عدم تزويد المشاركين بمواد يمكنهم العودة إليها ثانية أو متشاركتها مع الآخرين.

- ينبغي أن يُستوحى التدريب وبناء القدرات بشكل عام من الواقع. ولكن التدريب الذي يتم تقديمه لا يتطرق الى تحليل حالات واقعية ولا يترك مع المشتركين سوى معلومات قليلة لا تعطي انطباعاً راسخاً.
- التحيز الإقليمي في تقديم التدريب بين دول الخليج ودول المغرب.
- إقصاء المدربين الأجانب في دول مثل ليبيا وسوريا.

خاتمة

يزداد انتشار المجتمع المدني في العالم العربي. وبدأت منظمات جديدة في عدّة دول بالانبثاق أما المنظمات الموجودة فتعتمد الى التطرق الى مواضيع جديدة واتباع أساليب عمل حديثة لتطال مستفيدين جدد.

لكنّ هذه المنظمات تواجه تحديات كبيرة تتضمن قيوداً خارجية تحدّ من قدرتها على التنظيم وطلب التمويل وصرفه. كما تواجه تحديات داخلية إذ إنّها تفتقر للكفاءة في التخطيط بفعالية ولزيادة الموارد والتنسيق في ما بينها وبناء العلاقة مع أعضائها والمستفيدين من أنشطتها، كما تفتقر للتمويل وليس لديها القدرة على تنظيم أنشطة مدرة للدخل.

وتزايد برامج بناء القدرات الإقليمية لكنّها تصل فقط إلى عدد قليل من المنظمات وتركز على قطاعات معينة وعلى أداء البرنامج وتهمل نقطتين أساسيتين ألا وهما التطور التنظيمي الداخلي والعاقات الخارجية. ولا يمكن أن يحرز المجتمع المدني في المنطقة تقدماً ملحوظاً في غياب هاتيت النقطتين. من دون الانتباه إلى هذه المجالات.

أخيراً، لا بدّ من صون الحريات واحترامها ممّا يتطلب إعادة النظر في القوانين التي تنظم تسجيل الجمعيات والإشراف عليها، كما سيتطلب تدخلاً أقل من الدولة في عمل منظمات المجتمع المدني وضمانات حقيقية لحرية تأسيس الجمعيات وحرية التعبير.